

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



الجلسة العامة ٢٠

الأربعاء، ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو. (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

وإننا لنتوقع للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة أن تكون أحد المعالم الحاسمة على طريق تجديد الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها - وهو مسعى كبير تقوم به الدول الأعضاء منذ عدة سنوات. ونود في هذا الصدد أن نحیی الأمين العام، الذي قدم تقريره حول هذه المسألة إلى الجمعية العامة في ١٦ تموز/يوليه. وتؤيد حكومتي جهود الأمين العام كوفي عنان تأييدا كاملا؛ وقد لاحظنا بارتياح أن جزءا من مجموعة تدابير الإصلاح قد تم تنفيذه بالفعل.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة أولا إلى كلمة رئيس وفد إستونيا، سعادة السيد تريفيمي فليستي.

وتتطلع إستونيا إلى اتفاق في المستقبل القريب بشأن استجابة الدول الأعضاء لمقترحات الأمين العام. ويحدونا صادق الأمل في أن تتناول الدول الأعضاء هذه المسألة بطريقة بناءة وأن يتم الاتفاق على مخطط مقبول قبولا عاما لإصلاح الأمم المتحدة. ونحن على يقين من أن الدول الأعضاء جميعا ستستفيد من إصلاح المنظمة.

السيد فليستي (إستونيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، ونتمنى لكم النجاح في هذه المهمة المسؤولة في سنة ستكون لها أهميتها الكبرى بالنسبة للمنظمة.

وأود الآن أن أركز على بعض النقاط ذات الصلة المحددة بالحاجات الراهنة في مجموعة الإصلاحات المتكاملة. إن هدف الإصلاح عموما هو تكييف المنظمة مع تحدياتها الجديدة، وجعلها أكثر فعالية وكفاءة، وأطوع وأكثر اتساما بالطابع العصري من جميع الوجوه. ونحن الآن نقوم بإعادة تشكيل هذه المنظمة لتتماشى مع القرن الحادي والعشرين. فالعالم قد تغير - وعلى الأمم المتحدة

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لرئيس الجمعية العامة السابق، السفير غزالي إسماعيل، الذي أظهر التزاما ممتازا بمبادرات الإصلاح طوال الدورة الحادية والخمسين؛ فقد كانت تلك الدورة التي اختتمت مؤخرا خطوة هامة على طريق تدعيم الأمم المتحدة التي لا بد لها، من خلال عضويتها العالمية، أن تكون قادرة على التصدي للمشاكل الخطيرة التي يواجهها العالم اليوم.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

التشديد على الأهمية التي نوليها للتمويل الكافي لآلية المنظمة لحقوق الإنسان.

ولقد طرأ حدثان هامان في السنة الماضية في ميدان التعاون الاقتصادي والاجتماعي. كان الأول هو اعتماد خطة للتنمية. وتشترك إستونيا في إدراك أهمية القضايا الإنمائية للأمم المتحدة. وينبغي أن تمثل الصحة والتعليم أيضا مجالين من مجالات الأولوية العليا. وكان الحدث الثاني هو انعقاد الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، التي تمثل هدفها في استعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، الذي هو خطة العمل العالمية من أجل التنمية المستدامة التي اعتمدت في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢. ورغم أن الدورة الاستثنائية أقرت بالنتائج الإيجابية التي تحققت منذ مؤتمر ريو، فإنها قد أعربت أيضا عن القلق من تدهور الاتجاهات العامة للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نتوقع أن تقوم الدورة الثانية والخمسون للجمعية العامة بإعطاء دفعة سياسية إضافية لتنفيذ الولايات والمهام التي حددت في الدورة.

وفي إستونيا، نحن نؤمن بأن مهمتنا اليوم هي أن نقدم للأجيال الحاضرة بيئة معيشية آمنة وكريمة والموارد اللازمة للنهوض باقتصاد قوي ومتنوع دون المساس بحاجات الأجيال المقبلة. ولهذا السبب، قامت إستونيا عبر السنوات الخمس الماضية بالتوقيع على أكثر من ٤٠ من الاتفاقيات والاتفاقات، الثنائية والمتعددة الأطراف، وصادقت عليها وانضمت إليها. وأنشأنا أيضا اللجنة الحكومية المعنية بالتنمية المستدامة، تحت قيادة رئيس الوزراء. وتعمل إستونيا على نحو لصيق مع البلدان الواقعة في منطقة بحر البلطيق لوضع استراتيجية للتنمية المستدامة في منطقة البلطيق.

وأود التشديد على الأهمية التي نوليها لنظر الجمعية العامة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية. وإذ نضع ذلك نصب الأعين، يتعين علينا ترشيح أعمال اللجنتين الرئيسيتين الثانية والثالثة بغية تحاشي أي تداخل أو ازدواجية.

ويتعلق أحد مجالات الإصلاح الرئيسية بتجديد مجلس الأمن. وهذا العام، يتعين على الدول الأعضاء أن تواصل الجهود بلوغ هدف جعل المجلس أكثر تمثيلية وتحسين أساليب عمله. وقد صاغت إستونيا موقفها بالتعاون مع مجموعة من البلدان الأصغر التي تشاركها الرأي. ونحن نؤيد توسيع المجلس في كل من الفئتين الموجودتين. وكذلك نرى أن ألمانيا واليابان يصح أن تصبحا عضوين

أن تتغير معه. ويبدو لي أن وضع معايير لتقييم الأداء أمر له أهمية حاسمة. وإعداد الميزانية على أساس النتائج أمر يرحى منه أن يكفل قيام ارتباط أقوى بين الولايات الحكومية الدولية والتنفيذ الكفؤ لها. كما أن تعزيز فعالية التكاليف المزمع تحقيقه في عامي ١٩٩٨-١٩٩٩ يمثل علامة مشجعة.

وتؤيد إستونيا بشدة فكرة تخفيض عدد بنود جدول الأعمال في الدورات المقبلة. ونعرب أيضا عن إعجابنا الشديد بفكرة جمع تمثيل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها في الدول الأعضاء في مقر مشترك وتحت راية واحدة. إن "دور الأمم المتحدة" الواحدة هذه ستبرز وجود المنظمة وتوفر مصدرا قيما للمعلومات عنها وعن أنشطتها. وأود أن أشير إلى التجربة الإيجابية التي اكتسبتها إستونيا من التعاون مع المكتب القطري المحلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فلقد تحقق العديد من البرامج الهامة لإستونيا بفضل دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونحن نقدر هذا التعاون تقديرا شديدا ونأمل أن تتمكن دار الأمم المتحدة التي ستنشأ في المستقبل من الاستفادة من هذه الخبرة القيّمة.

وتمويل الأمم المتحدة مسألة تهمنا جميعا. ولن يتسنى للمنظمة أن تفي بولايتها دون توفّر التمويل الكافي. ويتعين على هذه الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة أن تقيّم ما لإصلاحات الأمين العام المقترحة من أثر على الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، وأن تحدد جدولا جديدا للأنصبة المقررة على دولها الأعضاء. وتؤيد إستونيا تدابير الأمين العام للإصلاح الرامية إلى تعزيز فعالية المنظمة وتحسين تنفيذ برامجها بخفض النفقات المفرطة وغير الضرورية.

وفيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة الجديد، تود إستونيا أن ترى اعتماد جدول أكثر شفافية يقوم على المبدأ الأساسي المتمثل في القدرة على الدفع. وينبغي أن تكون جميع التدابير مؤدية إلى إرساء المنظمة على أساس مالي سليم وقابل للتنبؤ به. ونرى أن المتطلب الأساسي الرئيسي لتحقيق هذا الهدف يتمثل في تسديد الدول الأعضاء متأخراتها سواء للميزانية العادية أو ميزانية حفظ السلام. وإستونيا ملتزمة بالقيام بذلك.

إننا نرحب بتعيين السيدة ماري روبنسون، رئيسة أيرلندا السابقة، في منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان. وتؤيد إستونيا خطة جمع مركز حقوق الإنسان ومفوضية حقوق الإنسان في مكتب واحد. ونود أيضا

ونود أن نشير إلى أن هيكل المنظمات الإقليمية وتشكيلها آخذان في التغيير. فالاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي يفتحان الباب تدريجياً أمام أعضاء جدد. وهذه ظاهرة هامة جداً في العملية الرامية إلى تعزيز الاستقرار في منطقتنا. واستونيا تربط مستقبلها بالعضوية الكاملة في كلتا هاتين المنظميتين.

وفي الختام، اسمحو لي أن أعرب عن أمني الصادق في أن تكون البشرية، عشية القرن الحادي والعشرين، على استعداد لقلب تفسيرها التقليدي الذي يمت إلى الماضي والذي عبّر عنه بلاغة فائقة، فجر هذا القرن، الروائي والشاعر الانكليزي توماس هاردي حين قال ما معناه:

"إن الحروب تخلق تاريخاً مجلجلاً يطيب لك أن تقرأه أما السلام فلا طعم له" [توماس هاردي، "ذي دايناستس"، الجزء الثاني، "الروح الشريرة"]

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والأمن القومي، والمدعي العام في بليز، معالي الأونرابل دين بارو.

السيد بارو (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحو لي أولاً أن أتقدم إليكم، سيدي، بتهانئ وفد بليز على انتخابكم، وبتعهدنا بالتعاون الكامل معكم فيما أنتم تتابعون الإنجازات التي حققتها سلفكم الموقر، السيد غزالي اسماعيل، ممثل ماليزيا.

وإذ يتحول العالم إلى الانشغال بما يمكن أن يوصف بحمى الألفية، تصبح عملية مراجعتنا السنوية لحساب الإنجاز مراجعة هامة بصورة خاصة. وإذا أريد قول الحق، فإن سجل نجاحنا - إذا قيس بالرؤيا التاريخية للمؤسسين وبالتحديات الراهنة - ليس خالياً من الشوائب. ومع ذلك فإننا نجد بصمة الأمم المتحدة في كل مجال من مجالات المساعي الإنسانية، وفي كل تقدم ملموس أحرزه المجتمع الدولي. لقد أسهمنا في إحداث تغييرات أساسية نحو الأفضل في نسيج المجتمع العالمي. وعملنا لا يزال بعيداً بالطبع عن الاكتمال، مثلما هو دائماً حال جهود الإنسان التي لا تبلغ أبداً حد الكمال.

ومثلما يتبين من تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، نحن نعيش الآن في فترة رسمتها إعادة الترتيب. وبليز تشاركه الرأي في أن هذه المنظمة يتعين عليها أن تواصل التكيف مع التغييرات التي تكتنف العالم

دائمين في المجلس، وأنه ينبغي أيضاً تمثيل البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على أساس دائم.

ويمثل نزع السلاح أحد الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة في موضع الأولوية منذ إنشائها. وفي واقع الأمر إن جهود نزع السلاح قد حققت تقدماً لا يستهان به. ويمثل إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في العام الماضي خطوة هامة إلى الأمام.

وإحدى المسؤوليات الهامة للأمم المتحدة هي إدارة النزاعات - أي العمل سريعاً في مواجهة الأزمات. ويظل حفظ السلم نشاطاً هاماً من أنشطة المنظمة. وفي السنوات الأخيرة، شهدنا تغييراً في دور بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم. فقد واجه حفظة السلم التابعون للأمم المتحدة التحدي المتمثل في التعامل مع النزاعات الداخلية على امتداد الكوكب.

وتواصل إستونيا الاشتراك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. وأكملت سريّة إستونية انتشارها الناجح مؤخراً في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ونحن نتطلع، بالاشتراك مع لاتفيا وليتوانيا، إلى المساهمة بكتيبة من حفظة السلم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. وستكون هذه الكتيبة، التي ستسمى "بالتبات" أي الكتيبة البلطيقية، جاهزة للعمل من بداية عام ١٩٩٨. وأود اغتنام هذه الفرصة للإشادة بجميع الدول الأعضاء في المنظمة التي تشارك في هذا المشروع. والتجربة الأولية لحفظة السلم من دول البلطيق في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم توضح كيف يمكن للتعاون الإقليمي أن يتطور إلى تعاون عالمي. واستعداد دول بحر البلطيق لإدماج أفرادها معا في كتيبة مشتركة هو عنصر يعزز الأمن الإقليمي. وهو يدل على استعدادنا لتحمل المسؤولية فضلاً عن حقنا في اختيار وسيلة أمننا الخاصة بنا. وتساهم إستونيا حالياً بضباط شرطة مدنيين ومراقبين عسكريين. كما انضمنا أيضاً إلى الترتيب الخاص بقوات الأمم المتحدة الاحتياطية لحفظ السلم.

إننا نؤمن إيماناً راسخاً بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في جميع أجزاء العالم. ومن شأن الاعتماد على خبرة هذه المنظمات وقدراتها أن يمكننا من تجنب الازدواجية ومن تخصيص الموارد الشحيحة بأكثر الأساليب فعالية. ولدينا بالفعل أمثلة للتعاون المثمر مع الكيانات الإقليمية. ففي أوروبا شهدنا أنشطة مشتركة للأمم المتحدة، لا سيما مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومع منظمة حلف شمال الأطلسي.

وثمة جهود موازية تبذل الآن على الصعيدين الوطني والتنظيمي لتحقيق الوفورات. إن التبسيط أو تقليص الحجم أو التقشف أمور لها، أيا كانت التسمية، تكلفة إنسانية. لذلك يجب أن نبذل قصارى جهدنا من أجل كفاءة أن تكون حصيلة الإصلاح ككل أكبر من حصيلة مفرداته. وفي هذا السياق، نود أن نحذر من تبديد قوة الدفع الحيوية ومواطن التركيز لدى مختلف الإدارات والشعب والبرامج وسط اندفاعنا إلى دمج الكيانات والوحدات في الأمانة العامة معا. إن شهقة الضعفاء والفقراء نادرا ما تُسمع وسط أصوات الأقوياء المدوية ترويجا لخططهم.

إن الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون أمور أصبحت تكتسي أهمية متجددة، لا سيما في مجتمعات أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الصراعات. فالحكم الصالح هو الأساس الذي بنى عليه الهياكل من أجل كفاءة التنمية المستدامة والسلام الدائم. وفي كلتا المنطقتين دون الإقليميتين اللتين تنتمي بليز إليهما، يجري التعبير عن هذا المبدأ عمليا وفكريا أيضا. ونجد أن من الحقائق الجديدة بالتوازي أنه ما إن انتهت الصراعات الداخلية التي عانينا منها حتى تمكنت بلدان أمريكا الوسطى من أن تعيد تنشيط مجتمعاتها ديمقراطيا ودستوريا. وجدير بالملاحظة أيضا أن حركة تكاملها الاقتصادي تقدمت بانسجام بالغ، بحيث أنها باتت على استعداد الآن للتفكير في الخطوة المقبلة ألا وهي تحقيق وحدة سياسية. وفي حين أن هذه خطوة منطقية، فإنها تعد قفزة جبارة إلى الأمام.

والآن، ليس بوسع بليز، لأسباب قانونية وتاريخية، إلا أن تكتفي بدور المراقب في هذه العملية. بيد أننا نود أن نؤكد لأشقائنا في أمريكا الوسطى أننا نشعر في أعماق أعماقنا بالانتماء إلى جماعة "مورازان". فنحن أيضا نستمد الإلهام ورفع النفس من رؤية هذا المثالي العظيم، ونتعاطف بشدة مع روح تراثه التي تحرك الآن نفوس أخلافه في هذا الزمان.

إن مجيء السوق الموحدة للجماعة الكاريبية ليس سوى أبلغ تعبير عن وجود تضامن جديد تعتنقه بليز بحماس. ولا نزال نستمد غذاء لنفوسنا مما هو، قبل كل شيء، شراكة هندية غربية متجذرة في محبة مشتركة للديمقراطية وممارسة لها - إنها هي ليست ديمقراطية تكتفي بما لها من أمجاد، بل هي تنصرف الآن إلى تجديد للحوية قائمة على عملية السعي الملح لتحقيق الأمن الاقتصادي الجماعي والتقدم الاجتماعي.

اليوم، حتى تحافظ على التوازن لصالح سلام يكون أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ به، وقدّر أكبر من الرفاه الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية.

وعلى الرغم من التغييرات الهائلة في المناخ الدولي، فإن أهمية الأهداف الأصلية لميثاق المنظمة لا تزال بالغة. وما زالت الحاجة قائمة إلى التصدي العاجل للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. يجب علينا إحراز المزيد من التقدم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجب أن نجعل من حقوق الإنسان، وحكم القانون، ومثل الحكم الديمقراطي المسؤول حقائق ملموسة في حياتنا اليومية. والتغييرات من قبيل العولمة وإعادة تشكيل بيئة الأمم المتحدة لا بد أن تأتي معززة لالتزام الدول، كبيرها وصغيرها، بالتعاون الدولي. إن الدرس الأساسي الذي نستخلصه من تجربة السنوات الـ ٥٢ الماضية هو أننا لا نستطيع أن نعمل بمفردنا. فثمة فائدة كبيرة يمكن أن تستمد من العمل المتعدد الأطراف؛ ونحن نرى أن الأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي لديها الإمكانيات والقدرة على الشروع في عمل عالمي تنفيذيا لخطة عالمية.

لقد وعدنا بأن منظومة الأمم المتحدة المتجددة التي يسعى الأمين العام إلى تحقيقها ستصبح أكثر فعالية وأكثر كفاءة. وإن مجموعة التغييرات الواسعة المدى والبعيدة الأثر التي اقترحها في برنامج الإصلاح مجموعة ترمي إلى تحقيق قدر أكبر من وحدة الهدف، وتماسك الجهود، والمرونة في الاستجابة. لذلك، تضم بليز صوتها إلى الأصوات التي تشني على محاولة تعزيز وتبسيط الأمم المتحدة، وتعزيز قدرتها المؤسسية. وسيتطلع وفد بلدي بحماس إلى فرص الاستماع للتعليقات عليها، وسيشارك في التحليل المشترك لبرنامج الإصلاح المقترح.

إن إحدى العقبان الرئيسية التي تعترض قدرة المنظمة هي حالتها المالية الحرجة. ولقد أحطنا علما بالمقترحات الواردة في برنامج الإصلاح الذي قدمه الأمين العام التي ترمي إلى كفاءة أساس مالي للمنظمة يكون قابلا للدوام. ويرى وفد بلدي، مع ذلك، أنه لا تزال ثمة حاجة لمزيد من التوضيح لو أردنا كفاءة سلامة الحالة المالية. ولسنا مقتنعين تماما بأن إنشاء الصندوق الائتماني الدائر المقترح سيخفف من حدة الحالة. فبدلا من ذلك، نفضّل أن نرى تنفيذا لتدابير تؤدي إلى توجيه لوم أعنف في حالات التأخر في الوفاء بالالتزامات. واسمحوا لنا مرة أخرى أن نبدي رأينا القائل بأن هذه المنظمة ينبغي منحها قدرا من الاستقلالية في توليد مردود لها من مصادر خارج نطاق الحكومات الوطنية.

وبليز ستواصل الإصرار على أن تحظى الدول الساحلية المنخفضة بما تستحقه من دعم من المجتمع الدولي حتى يمكنها أن تشارك بدورها في الفوائد الملموسة التي يرجى أن تتحقق.

إن البلدان مثل بلدي ستعتمد كذلك على نحو متزايد على الأمم المتحدة لشق الطريق إلى بناء إطار جديد للتفاعل بين البلدان المتقدمة النمو والنامية. وفي ظل خلفية العولمة وتحرير الأسواق أصبح من المطلوب إيجاد شراكة جديدة. ويكتسي أهمية كبيرة جدا دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية فسي بحث القضايا ذات الصلة بالعولمة والتنمية والاندماج الفعال للبلدان النامية في نظام التجارة الدولية، حيث أن الأحكام السلبية الأخيرة التي أصدرتها منظمة التجارة العالمية بشأن نظام الموز في الاتحاد الأوروبي، الذي يؤمن وصول بلدان أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ، هي أحكام تبين تماما الأخطار الكامنة في التحرير المطلق الذي يتم دون مراعاة للاحتياجات الخاصة للاقتصادات الصغيرة الهشة والضعيفة.

وفي ظل المناخ الحالي لعله من أخط الأمور التشكيك في صحة التعاليم الجديدة، لحرية التجارة التي تحال الآن بهالة من التقديس. إن الدعوة "للمراجعة" أمر مستهجن والهرطقة لا بد أن تؤدي بنا بسرعة إلى الحرمان الكنسي. لكن أليست الحماسة الزائدة لمعتقدني العقيدة الجدد هي التي أعمتنا عن الصبغة الإنسانية للأهداف الأصلية لنظام الوصول التفضيلي؟ إن الأمر لم يكن مجرد غيرية هوائية أو مخالفة لحكم العقل. فأنظمة الوصول التفضيلية كانت تمثل بالأحرى جهدا حقيقيا مخلصا لتمكين البلدان الصغيرة النامية من أن تنتج للأسواق الدولية، وأن تتيح لمجتمعاتها الفرصة للوصول إلى مستوى معيشي كريم، وأن تضمن لها مصلحة خاصة في الاقتصاد العالمي.

وعلى الرغم من أن التفكير الاقتصادي قد تغير، فإن الأحوال الموضوعية للبلدان الفقيرة لم تتغير. إن التكرار المحموم للأنشودة الجديدة لا يمكنه أن يزيل من حقيقة زيادة التكلفة الواقعة بسبب صغر الحجم على الدول الصغيرة المنتجة للسلع الأولية. إننا لا نستطيع حاليا أن نتنافس على قدم المساواة. ومع ذلك لا يستجاب لنداءنا من أجل الحصول على تدفقات شاملة لرأس المال ومن أجل تزويدنا بالمساعدة التقنية الضرورية جدا لتحقيق التكيف الهيكلي الذي يمكننا من المشاركة على نحو

إن مقترحات الإصلاح تتضمن اقتراحات من أجل تحقيق قدر أكبر من التنسيق والتعاون فيما بين وكالات وكيانات الأمم المتحدة التي تساعد دولا مثل دولتي على توخي التنمية المستدامة باعتبارها أولوية كبرى. على أن الأمل يحدونا ألا تعرض للأذى فعاليتها فرادى الوكالات وقدرتها على الاستجابة.

ويمكن أن يقال الكثير أيضا عن السعي إلى إيجاد سبل إبداعية لاجتذاب رؤوس أموال أكبر لتمويل التنمية. ونحن غير مقتنعين بالحجة القائلة بأنه يمكن تحقيق عائد تنمية بتحويل الموارد من الإدارة إلى الأنشطة الإنمائية. فأبي وفورات ممكنة في التكاليف الإدارية من الصعب أن تكون كافية لتحقيق تقدم ملموس في جهودنا المشتركة لاستئصال الفقر.

لم نستمع حتى الآن إلى أي أحداث عامة تعبر عن الارتياح لنتيجة الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة لاستعراض وتقييم جدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقات الأخرى التي تم التوصل إليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢. ومن الواضح أن الدورة الاستثنائية لم تحقق ما كان متوقعا منها من أهداف واضحة والتزامات ومبادرات محددة للاستمرار على الطريق الذي بدأناه في ريو. ولا تزال هناك حاجة ماسة إلى التزام طويل الأمد وإلى عمل متضافر في الميدان لتلبية احتياجات سكان العالم السريعي التزايد دون أن نستنفذ قاعدة الموارد التي يعتمد عليها بقاؤنا.

ومما يثلج صدورنا أن الاتفاقات العملية التي تم التوصل إليها فيما يعبرف بقيمة الأرض + ٥ تضمنت اتفاقات تهم كثيرا البلدان الجزرية الصغيرة النامية، مثل تغير المناخ والسياحة والكوارث الطبيعية. وبليز، وهي بلد يشكل سهلا ساحليا منخفضا ويضم عددا من الشعاب الصخرية المرجانية وأكثر من ١٠٠ جزيرة مرجانية، تواجه تحديات كتلك التي تواجهها البلدان الجزرية الصغيرة النامية. ونحن نشارك في الأمم المتحدة في إطار تحالف الدول الجزرية الصغيرة الفعال جدا، ونواصل تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي اعتمد في المؤتمر العالمي في بربادوس عام ١٩٩٤. ونتطلع إلى إجراء تقييم متعمق لبرنامج بربادوس في الدورة الاستثنائية القادمة التي ستعقد لمدة يومين وذلك قبل دورة الجمعية العامة العادية الرابعة والخمسين مباشرة.

فالتدابير الأخيرة لتعزيز استجابة المنظمة الإنسانية للكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان تشهد أيضا بضرورة وجود قدرة مؤسسية على الرد السريع.

وفي برنامج الإصلاح الذي قدمه الأمين العام، ثمة تأكيد له ما يبرره على تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التهديدات الخطيرة الموجهة للمجتمع المدني. أن الآثار الضارة للجريمة والمخدرات والإرهاب لا تعرف حدودا.

ويرجى من التغييرات الإدارية التي ستقوم بها الأمانة من أجل تركيز العمل عن طريق برنامج منع الجريمة والعدالة الجنائية أن تعطينا اليد العليا في شن الحرب ضد قوى المجتمع اللامدني.

إن البلدان مثل بلدي تنفق مبالغ ضخمة من مواردها المحدودة من أجل التصدي لهذه الشواغل التي يمكن أن تشكل للدولة الصغيرة تهديدات لأمنها الوطني. فضلا عن ذلك نحن مقتنعون بأن الطبيعة العالمية للمشكلة تتطلب أعلى مستوى ممكن من التعاون الدولي. وهنا لا بد أن يتجسد مفهوم تعددية الأطراف، ورفض الأساليب المنفردة التي لا تحترم سيادة الدول.

إن إعلان بليز الذي يؤكد على احترام شخصية وسيادة واستقلال الدول، الذي شارك في تبنيه ٣٠ عضوا من أعضاء منظمة الدول الأمريكية في الدورة السابعة والعشرين لجمعيةها العامة المعقودة في ليما بيرو، يتكلم بشكل مباشر عن هذه القضية، ويشجع بقوة روح الشراكة التي لا بد أن تكون أساس نهج متكافل في التصدي للمشكلة المشتركة المتمثلة في الاتجار بالمخدرات وإساءة استخدامها.

إن التعاون الدولي في هذا الصدد لا بد أن يعني تجنب العمل الانفرادي لا في المجال السياسي وحده بل في المجال الاقتصادي كذلك. وعلى سبيل المثال إن صناعة الموز في بلدي يمكن أن تدمرها جهود الذين يزعمون أنهم شركاؤنا في مكافحة المخدرات. إننا نقول في بليز إن السكين الذي يذبح الغنم هو نفسه الذي يذبح الماعز وإذا ما ضُحِّي برخاء بليز الجنوبية الهشة استراتيجيا على مذبح العقيدة الجديدة فلن يمر وقت طويل قبل أن تقوض الإغراءات البديلة لتجارة المخدرات جهودنا الوطنية لمكافحة المخدرات، إلى الحد الذي تصبح معه هذه الجهود مجرد عطايا محروقة تحت أقدام الإله الجديد. إن قانون السوق الجامد الذي لا يرحم إنما هو إلى حد كبير سلاح ذو حدين.

منصف في الترتيبات التجارية الجديدة. وأكرر لعالم البلدان الصناعية صيحتنا من القلب التي أصبحت الآن: لا تقطعوا أرجلنا ثم تطلبوا منا أن نجري.

لا تزال التنمية تشكل أحد الطموحات الهامة في عالم اليوم. وأعوذ إلى شكواي السابقة: إن تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لم يتم بشكل متوازن في المناطق الخمس التي تتألف منها الأمم المتحدة. ولا نقول جديدا إذا ذكرنا بأن العولمة والتحرر الاقتصادي كان لهما تأثير مختلف على البعض منا. إن قلة من الأمم تتمتع الآن بزيادة في الرفاه في حين يزداد تهميش دول أخرى.

إن خطة التنمية التي اعتمدت مؤخرا تؤكد على دور المنظمة في مسائل التنمية. وهذه الخطة هي أسلوب محدد يمكن به التصدي بشكل مشترك للقضايا والمشاكل المتصلة بالتنمية، وبصفة خاصة للعلاقة الخاصة بين التنمية والسلام وسلامة الحكم وحقوق الإنسان.

وتكرر بليز دعوتها إلى عقد اجتماع سنوي للجمعية العامة تنصب فيه المناقشة على سياسة التنمية. وهذه الاجتماعات يمكن أن تحافظ على زخم خطة للتنمية، وتوفر أيضا محفلا لمناقشة عمليات المتابعة المنسقة والفعالة فيما يتصل بالالتزامات السابق إعلانها في عدد من المؤتمرات العالمية.

ولا تزال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام أفضل سبيلين لهذه المنظمة في جهودها لتجنب الصراعات. وفي المجموعة الواسعة من الأنشطة التي يجري القيام بها باسم الدبلوماسية الوقائية ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار دائما أن النجاح لا يمكن ضمانه إلا بموافقة كل الأطراف.

إن مجلس الأمن والجمعية العامة لا بد أن يواصل، لدى تمديد العمليات الحالية أو الإذن بعمليات جديدة، الحرص على إصدار ولايات واضحة. وفي ضوء الحالة المالية، ينبغي ممارسة بعض الانضباط الجماعي، بصدد الإذن بولايات عندما لا تكون هناك موارد كافية.

وبالنسبة لموضوع ذي صلة، علمنا بجهود جارية من أجل تطوير قدرة المنظمة على النشر السريع. وهذا بُعد أساسي، لكن أي نشر بهذا المعنى لا بد أن يحظى بالموافقة الوطنية. ومرة أخرى نفضل التركيز على الجانب الوقائي لا على الجانب الإنفاذي. فضلا عن ذلك فإن القدرة على الرد السريع ليست مطلوبة لمجرد الاستجابة للتهديدات الموجهة للسلم بمعناه التقليدي.

وبوجود رئيس إداري قدير، تقوم الأمم المتحدة الآن بتوطيد مركزها واتخاذ موقعها للتغلب على التحديات التي تواجهها.

إننا نتمنى بصدق أن نقطع في الأسابيع القادمة شوطاً جديداً في مسعانا العظيم، وأن تسفر المناقشة البالغة الأهمية عن صنع قرار ثاقب وهام وآت في حينه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد أنتيغوا وبربودا، سعادة السيد باتريك ألبرت لويس.

السيد لويس (أنتيغوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن حكومة وشعب أنتيغوا وبربودا، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. فأنتم شخصية معروفة لكثير من المبعوثين لدى الأمم المتحدة، ونحن واثقون من أن دورتنا ستكون في ظل قيادتكم دورة مثمرة. وأود بالمثل أن أعرب عن تقدير بلادي للممثل الدائم لماليزيا على الطريقة التي أدار بها أعمال الدورة الحادية والخمسين. وأود أيضاً أن أشيد بالأمين العام الذي أوكلت إليه مهمة دفع هذه المنظمة قدماً في وقت حرج من تاريخها.

إن المرء لا يسعه أن يمشي في صروح الأمم المتحدة دون أن يطلب إليه أن يعقب على عملية الإصلاح وقيمة المؤتمرات العديدة التي عقدتها المنظمة. وبالتأكيد كان للمؤتمرات التي عقدت في هذا العقد تأثير على استيعابنا لبعض المفاهيم والممارسات والاعتقادات المتوارثة عبر الأجيال. ومع أننا اتخذنا قرارات كثيرة، فقد ثبت أن تنفيذها صعب، وأن جانباً أساسياً في السبب أو الأسباب المؤدية لذلك يتمثل في كون الأمم المتحدة بحاجة إلى الإصلاح، وكون الحكومات بحاجة إلى أن تجدد بحماس التزاماتها تجاه وجودها واستمرار تقدمها.

ويحظى تقرير الأمين العام بأحر الترحيب، وتوجد فيه نقاط كثيرة يوافق عليها بلدي، ونقاط أخرى نعتقد أنها بحاجة إلى المزيد من البحث والمناقشة. إن السلم والأمن ونزع السلاح أمور حيوية لكوكب آمن يرفرف عليه السلام. وكون أناس لا حصر لهم يعيشون يوماً في خوف مستمر - سواء بسبب الإرهابيين، أو الكراهية بين المجموعات الإثنية، أو الحروب الداخلية، أو الاضطهاد الديني - أمر يسبب لنا القلق الشديد.

وفي هذا السياق ستعقد الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة بشأن الاتجار بالمخدرات في أوانها. وستتيح للدول الأعضاء فرصة لمناقشة العمل المشترك لمنع غسل الأموال والتعاون الدولي في الشؤون القضائية وإنفاذ القانون. ولكن يجب أن تكون المناقشة شاملة وواقعية وأن تدرس فيها عن كثب العلاقة المترابطة بين الرفاه الاقتصادي والسياسات الفعالة لمكافحة المخدرات.

إننا ننثني على رأي هذه الجمعية الثاقب في قرارها بأن يواصل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، مداولاته أثناء الدورة الحالية.

وفي غياب أي اتفاق عام داخل الفريق العامل، تجد بليز أن من الصعب أن تقبل بتحديد موعد نهائي صارم لتوسيع المجلس. وفضلاً عن ذلك، نحن لا نود أن نرى تمييزاً نوعياً في القدرة على صنع القرار بين الأعضاء الدائمين الحاليين والمحتملين. ونلاحظ مع الامتنان أن مقترحات بليز الشاملة بشأن هذا الموضوع لا تزال ضمن الآراء الجاري النظر فيها.

وحول مسألة أخرى تتعلق بالإصلاح، فإن مبادئ المساواة والشمولية تسبغ طابع الإصلاح على طلب النظر في أمر عضوية جمهورية الصين في تايوان. فالإثنان وعشرون مليون شخص الذين يعيشون في ظل ديمقراطية ناجحة ومفعمة بالنشاط ومزدهرة إنما يستحقون على الأقل مناقشة ظروفهم. وقولة "لا المطلقة، أي العملية السنوية التي تستمر في إغلاق الباب حتى أمام إمكانية مناقشة تطلعاتهم، هي قولة غير منطقية وقصيرة النظر. ولا بد من إيجاد سبيل لمراجعة هذا الوضع على نحو يتسق مع حقوق الأطراف وروح الميثاق.

إن هذه المنظمة، تستكمل، فيما يبدو، فترة من التخصص والدراسة المكثفة والمتعمقة للذات. ويجب علينا أن نواصل صد التأثيرات التي تقلل من دور العمل المتعدد الأطراف. وإن مرونتنا وسعينا الواضح إلى تحقيق توافق في الآراء قد مكننا من العمل على إعادة تجهيز عدتنا. ونحن ندلل على أننا لا نزال على مستوى المهام التي تنتظرنا. وبتحرك الإصلاح والتجديد نحو الأمام هذا العام، أضحي من الواضح أن أزمة الثقة قد انتهت.

يجب أن تتركز على النمو الاقتصادي والتنمية. وعلاوة على ذلك، يدعو بلدي إلى عكس الاتجاه المتمثل في تضائل دور الجمعية العامة. ويجب أن يعاد تأكيد مساهمة مجلس الأمن أمام الجمعية العامة، وأن تؤكد الجمعية العامة على نحو أكثر فعالية دورها في حفظ السلم والأمن الدوليين، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٧٧ (د - ٥) المؤرخ ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٠، والمعنون "متحدون من أجل السلام".

والكلمة الطنانة التي نسمعها الآن باستمرار هي "العولمة". والذين ينتمون منا إلى البلدان النامية يفضلون أن ينصب التشديد على تخفيف حدة الفقر، غير أن الواقع الحالي ينطوي على الاعتقاد بأن التشديد على عملية العولمة والاندماج الاقتصادي أمر لا يمكن تحاشيه. وهناك أساليب فنية جديدة للإنتاج وأشكال جديدة للتنظيم أضفت مرونة على مواقع الأنشطة الصناعية وقللت من نصيب الأجور في تكاليف الإنتاج. وفي العديد من مجتمعاتنا الديمقراطية في شتى أنحاء العالم، حيث بذلت تضحيات من أجل تخفيض البطالة، تواجه الحكومات حقيقة مثبطة بل ومفزعة، وهي أن العمالة آخذة في التحول إلى سلعة يمكن الاستغناء عنها. وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية كلها تروج لبزوغ سوق عالمية. والبلدان الكاريبية الصغيرة مجبرة على التكيف، ويجب على رجال الأعمال عندنا أن يقبلوا حقيقة أن مفهوم الأسواق المحمية آخذ في التلاشي بسرعة.

إن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف التي توفر موارد للبلدان النامية بشروط ميسرة، مستمرة في استخدام إجمالي الناتج القومي أساسا للحكم على قدرتنا الاقتصادية. وتعتبر أنتيغوا وبربودا ذات دخل متوسط، غير أن إدراك حقيقة مكامن الضعف المختلفة لبلدي يجعل شعبنا وشعوب البلدان الكاريبية الأخرى تنحني للإطراء وتركز الانتباه على عدم عدالة وسيلة القياس هذه.

وقد تعرضت مؤخرا شقيقتنا الأخرى جزيرة مونتسيرات إلى سلسلة من الانفجارات البركانية العنيفة تسببت في آلام ومعاناة كثيرة للسكان، وحاولت أنتيغوا وبربودا، إلى جانب بلدان أخرى من المجموعة الكاريبية، أن تمد يد المساعدة. ونتيجة لذلك زاد عدد سكان أنتيغوا وبربودا بنسبة ٥ في المائة، مما يعني أن موارد الحكومة المخصصة للإسكان والصحة والتعليم والخدمات الأخرى أصبحت واقعة تحت نوع من الضغط. ومن ناحية ثانية قدم مواطنونا الكثير من المساعدة، وستبذل أنتيغوا وبربودا كل ما في وسعها لكي تفرج كربة إخواننا

إن المنظمة يجب أن تكون لها قوات مدربة ومجهزة في كل الأوقات، والقرار الذي اتخذته مجموعة من الدول الأعضاء بأن تشارك في إنشاء لواء قوات احتياطية عالية الاستعداد قرار يبعث على التشجيع. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تسريح المجموعات شبه العسكرية، وإلى إزالة الألغام، وإلى تكثيف جهود صنع السلم، وحفظ السلام، وبناء السلام. وبعد ذلك، فإن المشاكل المرتبطة بتمويل عمليات السلام بحاجة إلى معالجتها الجادة.

وتؤيد أنتيغوا وبربودا بقوة مفهوم إعداد الميزانية على أساس النتائج، وتعرب عن تأييدها لاقتراح أن يدخل الأمين العام وممثلو الدول الأعضاء في حوار يهدف إلى تحويل الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة من نظام يقوم على حساب المدخلات إلى نظام يقوم على المساهمة على أساس النتائج. وبالمثل، ترحب بلادي بالإصلاحات الجارية بالفعل في الأمانة العامة، والتي تم بها توسيع حجم العمليات الميدانية بصورة كبيرة، نتيجة للتعاون بين إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون الإنسانية وغيرها من الإدارات المعنية.

إننا نتطلع بشغف إلى حزيران/يونيه من العام المقبل عندما يعقد المؤتمر الدبلوماسي لدراسة الحاجة إلى إنشاء محكمة جنائية دولية. فقد طال انتظارنا لهذا المسعى، وما برحت أنتيغوا وبربودا تعمل مع البلدان المجاورة لتجنب أخطار الجريمة الدولية المتزايدة، البالغة النشاط في ذلك النصف من الكرة الأرضية. ومما يشغلنا بشكل خاص الحاجة إلى تنسيق أكبر فيما بين الدول إذا أردنا معالجة محنة المخدرات على نحو جاد. فالجهود القوية والحازمة في بعض البلدان ستتداعى بصورة خطيرة، إذا لم يكن هناك نهج عالمي موحد إزاء المظاهر والممارسات التي لا تدمر فقط نسيج مجتمعاتنا بل تقضي أيضا على أرواح عدد لا يحصى من الناس.

غير أن أكثر جوانب الإصلاح التي يدور الحديث حوله هو "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس". وقدم العديد من المقترحات بشأن هذه المسألة، وأضاف بعضها المزيد من البلبلة إلى المداومات الجارية. ولهذا فإن أنتيغوا وبربودا تود أن تعيد تأكيد موقفها المعلن من أن أي توسع يجب أن يشمل البلدان النامية، وأن مجموعتي الدول الأفرريقية ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي يجب أن تمثلنا.

ونود بنفس القدر أن نرى قيودا معينة توضع على استخدام حق النقض. ومن ناحية ثانية نفهم أن كل الجهود الرامية إلى إعادة التشكيل والإصلاح في الأمم المتحدة

وإن تسعة من بين كل ١٠ أشخاص سواء أكان في العالم المتقدم النمو أم في العالم النامي ليست لديهم فكرة عن معنى عبارة "التنمية المستدامة" وكيف أنها تؤثر عليهم. وتسعة من بين كل عشرة أيضا ليس لديهم تقدير ذكر للسبب الذي يجعل الاعتراف المتبادل والعمل المشترك ضروريين. فالناس لم يشركوا في عملية التنمية المستدامة، وعلى الحكومات أن تبذل جهودا إضافية لحملهم على المشاركة، وذلك بالتعليم عن طريق وسائل الاتصال الجماهيري، وفي المدارس، وفي المناقشات العامة والمحاضرات العامة.

ويجب على الدول الصناعية أن تبادر بتغيير أنماط إنتاجها واستهلاكها لإنقاذ البيئة العالمية، وأن تساعد البلدان النامية، مثل بلدي، في مجهوداتها لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبنا، ولل قضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي. وأثناء الدورة الاستثنائية في حزيران/يونيه ذكرت الصحف الكاريبية أن كل الممثلين الكاريبيين قد وجهوا انتباههم نحو "مشكلة الفقر".

إن القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ليس مهمة يسيرة، وزاد من تفاقمها حقيقة أن المساعدة الإنمائية الرسمية، وهي جزء بالغ الأهمية من اتفاقات ريو، انخفضت من ٠,٣٣ في المائة في ١٩٩٢ إلى ٠,٢٧ في المائة في ١٩٩٥. وهذا أقل بكثير من هدف ٠,٧ في المائة الذي تم الاتفاق عليه وقبوله وكادت البلدان الصناعية قد تعهدت بتوفيره للمساعدة الإنمائية. وهذا الانخفاض الشديد في المساعدة الإنمائية الرسمية نقل عبء التنمية المستدامة بصورة غير منصفة ليقع على عاتق البلدان النامية، ودمر أثناء العملية التوازن المنصف الذي تم الوصول إليه في ذلك الاجتماع الهام. واستثمار رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر وكانا قد وصفا بأنهما الدواء الكامل للتنمية المستدامة في البلدان النامية دلا فقط على منافع منتقاة لبعض البلدان وتجاوزا الغالبية الساحقة، وقد يكون الحل في مجموعة من تدفقات رأس المال الخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر والإغاثة من الدين كجزء من صفقة عامة.

وإذ نعترف بضرورة وجود نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة، إذ أن المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية مترابطة ومتداخلة، ليس بوسعنا إغفال الدور الأساسي الذي يمكن للمرأة بل وينبغي لها

وأخواتنا سكان تلك الجزيرة الجميلة التي أصبحت غير آمنة الآن. ونحن نؤيد بقوة توصية لجنة الـ ٢٤ بأنه ينبغي لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي أن يتحركا بسرعة للمساعدة في تخفيف معاناة سكان جزيرة أمردال الكاريبية، الذين يتصفون بالقوة ولكنهم محاصرون.

وهناك براكين خطيرة أخرى في منطقة الكاريبي، أحدها الآن في مرحلة التكوين تحت البحر على مقربة من غرينادا. وفي عام ١٩٧٤ شهدت أنتيغوا وبربودا زلزالا بلغت قوته ٧,٨ درجة على مقياس رختر وأحدث تدميرا كبيرا. وفي عام ١٩٩٥ أطلق الإعصار المداري "لويس" عنان غضبه على بلدنا لفترة ٤٨ ساعة وأعلن عنه بأنه أسوأ عاصفة في هذا القرن. حقا، إن إعصارا واحدا يمكن أن يعيد إلى الوراء تمنتينا عشر سنوات. ومع ذلك ظل إجمالي الناتج القومي يستخدم في قياس أدائنا الاقتصادي، ونتج عن ذلك تحريف سخيف مؤداه أن أنتيغوا وبربودا تعتبر أكثر نموا من المكسيك والبرازيل.

ويسرنا أن نقرأ أنه في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي عقدت في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥ تم التوصل إلى نتيجة تفيد بأن النظام الاقتصادي ليست له قيمة جوهرية. ويجب أن يقيم على أساس علاقته بتحسين الحالة الإنسانية. وبالتالي ينبغي بالضرورة للنظام الاقتصادي الجيد أن يوفر الفرص لدخل كاف لجميع أعضاء المجتمع؛ وأن ينتج موارد كافية لتمكين المؤسسات العامة من الوفاء بمسؤولياتها والنهوض بالصالح العام؛ وأن يسمح، بالإضافة إلى الحكومة، بمشاركة المواطنين وغيرهم من العاملين في القطاعين العام والخاص في عملية صنع القرار. ولهذا الغاية تعكف حكومة أنتيغوا وبربودا حاليا على عقد اجتماعات في مختلف المحافل لتناقش بصورة محددة حقائق العولمة وكيفية تحقيق سوق موحدة في إطار المجموعة الكاريبية.

وفي حزيران/يونيه من هذه السنة انعقدت دورة استثنائية للجمعية العامة للاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وعلى الرغم من أن النتيجة كانت مخيبة للأمل بسبب عجز الدول عن الإجماع على موقف مشترك أو التزامات مشتركة، كان هناك إدراك واضح بأن الخطر الذي يتهدد المشاعات العالمية يبقى حقيقة عميقة. فهناك باستمرار إسراف في استغلال ما وهب للإنسان وتدهور فيه، سواء أكان فيما يتعلق بالصيد المفرط، أو الرعي المفرط، أو التدمير المفرط للغابات، أو تلوث الهواء والمياه. وفشلنا بصورة جماعية في الاستفادة من وعد وإنجازات مؤتمر ريو في عام ١٩٩٢.

للبلدان والشعوب المستعمرة. ولا مناص من إيلاء اهتمام خاص للبيئة، وتخفيف حدة الكوارث الاجتماعية، والصحة العامة، والتعليم، والاكتفاء الذاتي الاقتصادي، ومنع الجريمة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وتواجه الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة الكاريبي نفس المشاكل التي تواجهها البلدان المستقلة فيما يتصل بالمخدرات. وهناك ضغط متواصل متعدد الأبعاد يمارس على كياناتنا، حيث يواجه الحكم تحدياً من قبل الأطراف الفاعلة من خارج الدولة، أي الذين يديرون عمليات المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على البلدان الكاريبية أن تتصدى للولاية القضائية خارج الإقليم ولأشكال التحدي الأخرى للسيادة من جانب دول أخرى، ويعود السبب الأساسي في ذلك إلى تضارب المصالح وإلى كون الدول الكاريبية صغيرة الحجم وتفتقر إلى قوة ذات بأس.

ومع ذلك، تسعى بلدان الكاريبي إلى تحسين معظم جوانب حياتها، وقد تحقق تقدم في مجال ترتيبات التكامل. وانضمت هايتي إلى صفوف الجماعة الكاريبية، وهذا تطور يعتبر بالغ الأهمية. ونود أن نشيد بالقرار الذي ينص على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي. وجرى تحرك أكبر نحو إنشاء سوق واحدة واقتصاد واحد لبلدان الجماعة الكاريبية. وعندما يجري التصديق على البروتوكول الثاني، سيكون الأساس قد أرسى من أجل حرية حركة عناصر الإنتاج بين البلدان التي وافقت على الامتثال لأحكامه. ويجري العمل على تطوير خطة من أجل استدامة صناعتي السياحة والطيران الجوي في المنطقة، وتمت الموافقة على خطة شاملة لتنمية الموارد البشرية بهدف محدد هو بناء قوة عمل أكثر ابتكاراً وانتاجاً في منطقة الكاريبي. وفي الواقع، إن بلدان الجماعة الكاريبية تسعى من أجل التغلب على التركة الكبيرة للاستعمار: أي وضعها على أطراف العالم الصناعي.

إن البلدان التي تشكل الأمم المتحدة، كهيئة جماعية تسعى إلى تحسين حالة البشرية، عليها الاعتراف بأن التقدم البشري يتطلب إدارة الأسواق وتحريرها. ومن الجلي أن الأسواق ذات العنان المطلق تميل إلى أن تسفر عن سباق حتى العمق، ويتجلى ذلك من خلال سعي عالمي وراء الموقع الذي توجد فيه أضعف المعايير التنظيمية والبيئية والاجتماعية وأضعف معايير العمل. والمطلوب أن تكون للبلدان الغنية والفقيرة وحدة هدف تضمن سبيلاً للتنمية المستدامة. وعاماً بعد عام يلتزم بلدي تحقيق قبول حقيقي لمبدأ تعددية الأطراف إلا أن ما يبرز أسفل

الاضطلاع به في السعي من أجل التنمية المستدامة. ففي ريو، اعتُبرت النساء مجموعة رئيسية وكانت مشاركتها ضرورية لتحقيق الأهداف التي يجري السعي إليها. وإن وضع شواغل المرأة في مجرى التفكير العام، ومشاركتها في تخطيط وتنفيذ ورصد جميع جوانب تنمية وإدارة البرامج الإنمائية لكفالة استفادة النساء منها لا بد مناهما للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، فإننا نناشد المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين زيادة دعمهم للمنظمات النسائية في بلدان مثل بلدي لكي تتمكن من الاضطلاع بدور نشط في جميع جوانب العملية الإنمائية.

ومع ذلك، ثمة حقيقة يجب علينا أن نشدد عليها مراراً وتكراراً: ألا وهي ضرورة خفض سرعة اندفاع العولمة. فالحكومات والمؤسسات المهيمنة تقوم بوضع مواعيد نهائية ووضع جداول أعمال ذات متطلبات صارمة بحيث يستحيل على معظم الأطراف الفاعلة الأخرى اتباعها. فالبدل للمشاركة، كما هي عليه الآن، هو التهميش. فلو طُلب من جميع البلدان أن تشارك مشاركة تامة، فستكون عندئذ حاجة واضحة لعمليات ربط منتقاة فيما يتعلق بالظروف الوطنية والثقافات الوطنية.

وهذا يحيلني إلى مسألة الموز المنغصة. فتعطيل اتفاق لوميه للتجارة، وما سينجم عن هذا العمل العدائي من ضرر بالبلدان الصغيرة المصدرة للموز في منظمة دول شرق الكاريبي، وأنتيغوا وبربودا عضو فيها، بمثابة عمل من أعمال الحرب. فالدول الصغيرة المحبة للسلام، التي لا تلحق ضرراً بأية دولة أخرى بموجب اتفاق لوميه، وجدت نفسها تترزح تحت نير الحكم الذي أصدرته منظمة التجارة العالمية مؤخراً. فبدون وجود شكل من أشكال الحماية، فإن صناعة الموز في دول الجماعة الكاريبية ستشهد انهياراً، مما يؤدي إلى اضطراب اجتماعي شديد يتجلى في نهاية المطاف في كارثة سياسية. فلتتذكروا أن رئيس الولايات المتحدة حذر في أكثر من مناسبة بأنه لا يمكن أن ينداس على الدول الصغيرة من جانب جيرانها الكبار في هذا الاقتصاد العالمي الذي يعدو بسرعة.

عندما اختار بلدي في أيار/مايو من هذا العام استضافة الحلقة الدراسية الإقليمية للجنة الـ ٢٤ المعروفة باللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، كان سبب ذلك هو إننا عرفنا بأن منطقة البحر الكاريبي يتعين عليها التغلب على العديد من العقبات الأخرى في التاريخ البازغ لمنطقتنا والمجتمع العالمي. وتم فسّي الاجتماع إبراز الموقف المبدئي للجنة الخاصة ومفاده أن النمو الاقتصادي المستدام والتقدم الاجتماعي للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي شرط أساسي مسبق لتنفيذ إعلان منح الاستقلال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن أعطي الكلمة لمعالي السيد أحمد عطاف، وزير الشؤون الخارجية في الجزائر.

السيد عطاف (الجزائر): السيد الرئيس، يسعدني بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة أن أعبر لكم عن تهانئي الحارة وعن تمنياتي الخالصة لكم بالنجاح والتوفيق في أداء هذه المهمة النبيلة التي كلفتم بها.

كما أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن تقديري لسلفكم السفير غزالي اسماعيل الذي اضطلع بأشغال الدورة السابقة بثبات وفعالية، حازيا بذلك امتنان وتقدير الجميع.

ولا يفوتني كذلك أن أنوه بالجهود الخيرة للسيد كوفي عنان، الذي بادر منذ توليه مهامه إلى العمل بشجاعة وتфан على إضفاء الحيوية على منظمنا بغية تكييفها مع متطلبات عصرها، وحملها على الاستجابة لتطلعات الشعوب التي تجمعها.

نحن إذ نعقد اجتماعنا هذا، نقف مرة أخرى على حقيقة تتبلور أمامنا وتؤكد، وهي أن المنظومة العالمية تمر بمرحلة تحول شاملة أفرزت إشكاليات هامتين، تتعلق أولاها بمدى قدرة الإنسانية على الإحاطة بالتحول هذا والتحكم فيه. وترتبط ثانيتها بمدى استعدادها لإضفاء طابع العالمية على تصورها وتسييرها للتحول الجاري أو ترك شأنه للقوى المسيطرة دون سواها.

والواقع أن لهذه المرحلة التحولية بعدا سياسيا استراتيجيا: فبعد الحرب الباردة وما صاحبها من زوال للصراع بين الشرق والغرب ونهاية نظام القطبية الذي ساد العالم آنذاك، أصبح مطلوبا تشخيص توازنات جديدة من شأنها رسم نظام دولي جديد يكون أكثر عدالة وتضامنا، نظام عالمي يراعي مصالح وتطلعات الجميع، وبعبارة واحدة، نظام يعيد الاعتبار للقيم والمثل التي بنيت عليها منظمنا.

كما أن لهذا التحول بعدا اقتصاديا محوريا. فالأمر يتعلق هنا بالتحديات التي تفرضها العولمة والتي يتعين مواجهتها بالتضامن لكي تؤخذ في الاعتبار تطلعات كل واحد منا.

الرأية يتسم بطابع انتقائي تطلقه القوى القوية والمهيمنة ومن خلالها. ومعا يجب علينا أن نجد طريقا نحو النظام العالمي الذي يخفض انبعاثات غازات الدفيئة ويقبل بضرورة أن تقوم الأمم الغنية بنقل التكنولوجيا لكي يغدو هذا الأمر ممكنا، بدلا من اعتبار هذه النقلة فرصة أخرى لتحقيق الأرباح من جانب المؤسسات الصناعية الخاصة.

ومن المحزن أن بالاستطاعة دفع التنافسية في اتجاه يعرقل التنمية البشرية ويؤخرها. لقد فشلت اشتراكية الدولة، وبفشلها حرمت مئات الملايين من الأفراد من الحرية ومن الرخاء. وقوى السوق إذا اعتمد عليها إلى أقصى مدى، فإنها تنتج معدلات نمو سيئة التوزيع، وتتهب البيئة الطبيعية، ويتجلى دمارها الأشد في تحطيم البشر. إن دول العالم النامي ليست أسواقا جديدة فحسب، إنها مجتمعات بشرية أيضا. يجب أن تكون الأسواق خادمة لنا لا سيدة لنا. ومن الواضح أن واقع حال التجارة العالمي، في حين أن السبل إلى التنمية البشرية أثبت التاريخ أنها كانت دائما محلية.

إن حكومة دولة الجزيرتين التوأمين، أنتيغوا وبربودا، إذ تقترب من القرن الواحد والعشرين، قررت أنها يجب أن تركز على رأس المال البشري وتطويره، لا أن تركز بصورة ضيقة على المسألة الاقتصادية. وسوف تستمر سياسة القيام بتحريات مكثفة وبدراسات الجدوى لكي نقرر أين نركز الموارد المحدودة. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن الحكومة تجرد نفسها من بعض استثماراتها وتشجع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار في الخدمات الحيوية والسلع الأساسية، ثممة بعض المجالات، وخاصة منها تلك المتعلقة بالتكنولوجيا، يجب على الحكومة أن تواصل أنشطتها فيها بصورة مباشرة وأن تضطلع فيها بدور حفاز؛ وستستمر في ممارستها في السعي إلى توافق الآراء حول تحديد الصناعات والأنشطة الأساسية ذات الأهمية الحاسمة للتنمية.

إننا سوف نظل فخورين بالأمم المتحدة معترزين بها، مقدرين قدرتها على تحقيق الإنجازات في مجالات تقع خارج المدى الذي تصل إليه السلطات القومية والإقليمية. والآن يجب على الأمم التي تتألف منها هذه الهيئة أن تضاعف من التزامها الجماعي لترجمة الرؤيا إلى واقع. لذا فإن من الضروري أن يكون التعاون الدولي من أجل التنمية في مقدمة أنشطتنا. إن الأمم المتحدة ما زالت خير أمل لنا في السلام والتنمية والعدالة الاجتماعية.

التي بعثت من أجل تحقيقها، والمتمثلة في الركيزتين اللتين تستند عليهما، ألا وهما السلم والتنمية.

ومن هذا المنظور، فإنه ينبغي ألا يتأثر التعاون الدولي من أجل التنمية، وكذلك الأمن الدولي وقضايا نزع السلاح، من جراء إعادة الهيكلة المرتقبة بما يصون مصداقية وفعالية منظمنا بما يشكله هذان المجالان من تحديات كبرى يتحتم على دولنا مواصلة مواجهتها.

أما ملاحظتي الثالثة فهي تتعلق بالأزمة المالية لمنظمتنا. فالمقترحات التي تقدم بها الأمين العام، سواء تلك التي تهدف إلى إدخال ثقافة جديدة لتسيير الموارد والإمكانات، أو تلك الخاصة بإنشاء صندوق ائتمان دائر، تكتسي أهمية حقيقية. إلا أنه يجدر بنا القول في هذا المقام إنه يتعين أولاً على الدول الأعضاء أن تتشبع بضرورة التزامها بواجبها في دفع مساهماتها المالية كاملة وبشكل منظم في ميزانية المنظمة طبقاً لما ينص عليه الميثاق. وهنا يكمن بالفعل الحل الحقيقي والدائم لمشكلة قد تكون مرشحة لأن يطول أمدها، والتي يجب تناولها وعلاجها كقضية قائمة بحد ذاتها، وعدم توظيفها لتجريد الأمم المتحدة من مهام أساسية تضطلع بها خدمة للجميع.

ملاحظتي الرابعة تخص الجمعية العامة للأمم المتحدة. فإذا كان من المهم اليوم عقلنة إشغال هذا الجهاز المركزي وإعادة النظر في جدول وطرق عمله، فإنه ينبغي في الوقت ذاته السهر على أن تظل الجمعية العامة المنبر المفضل والمميز لمناقشة ودراسة القضايا الأساسية التي تمس السلام والأمن والتنمية. فهنا تكمن الوسيلة الأنسب والكفيلة بضمان مشاركة فعلية في تسيير قضايا العالم وفي البحث عن الحلول للمشاكل الدولية وترقية ديمقراطية حقيقية في العلاقات الدولية.

ففي عهد الديمقراطية والشفافية وحسن التسيير التي تترسخ في بلداننا، فإنه لمن الطبيعي جداً أن تطالب بأن تسود نفس هذه المثل والمبادئ في هذه المنظمة التي تجمعنا.

وتماشياً مع هذه الروح تطرح كذلك إشكالية القوة القانونية للقرارات والمقررات الصادرة عن الجمعية العامة، قصد إكسابها الفعالية المنشودة. وانطلاقاً من نفس هذه الروح تطرح كذلك إشكالية إعادة النظر في التوازن بين سلطات كل من الأمين العام والجمعية العامة، التي ينبغي إدراجها ضمن منطوق إعادة ترسيم شامل للعلاقات القائمة بين الأجهزة الرئيسية لمنظمتنا.

فالرهان من هذا المنظور يخص التحكم في مقاليد العولمة لما قد ينجم عن كل تسبب في هذا المجال من أشكال جديدة من الانقسام والتهميش قد تكون وخيمة على الجميع.

وأخيراً، لقد أفرزت هذه المرحلة التحولية بُعداً إضافياً. ويتعلق الأمر هنا بالتكفل بمخاطر جديدة لم تعرف من قبل أو لم تقيّم على حقيقتها، وأخص بالذكر ظاهرة الإرهاب الدولي وتهريب المخدرات والجريمة الدولية المنظمة وتدهور البيئة.

وبخصوص هذا البعد دائماً، وعلى مستوى آخر، فإن ترسيخ دولة القانون واحترام حقوق الإنسان والتسيير الأمثل كأسس للعلاقات الدولية الجديدة التي نريد تنظيمها، تفرض نفسها كهدف مشترك.

ومما لا شك فيه أن منظمة الأمم المتحدة طرف فاعل في قيادة هذه المرحلة الانتقالية الشاملة. وهي بذلك مطالبة بأن تتأقلم مع التحولات الجارية، حتى يتسنى لها التأثير على مجراها.

وحقيقة الأمر أن الأمين العام لمنظمتنا كان سباقاً في هذا الاتجاه بمبادرته بفتح باب الإصلاحات، وهو ما نهنته عليه.

وفي هذا الإطار أستسمح الجمعية بأن أشاركها بعض الملاحظات التي استوحيتها من هذا المشروع الإصلاحي المستقبلي.

ملاحظتي الأولى هي نوعاً ما ذات طابع منهجي. فمن بين الإصلاحات المعروضة علينا هناك ما يدخل صراحة ضمن صلاحيات الأمين العام. وله الحق، بل الواجب الكامل في تنفيذها. إلا أنه في الوقت ذاته يتضح جلياً أن هناك إصلاحات أخرى تنفرد الدول الأعضاء بمناقشتها قبل الفصل فيها وإقرارها.

ملاحظتي الثانية تتيح لي الفرصة لأعرب عن ارتياحنا لإدخال أولويات جديدة على أنشطة الأمم المتحدة، سواء تعلق الأمر بحقوق الإنسان، أو القضايا الإنسانية، أو حماية البيئة، أو مواجهة الإرهاب، أو قمع تهريب المخدرات، فهي كلها اهتمامات عالمية جديدة تستوجب أن يكون للأمم المتحدة الدور المركزي في التكفل بها.

ومع إقرارنا بهذا، فإنه ينبغي ألا يطغى هدف عقلنة أنشطة منظمتنا على روحيتها وعلى الأهداف السامية

على نحو يضمن عليها طابعا خلافاً وعملياً، مركزاً على الجوانب القانونية والميدانية لعملية مكافحة الإرهاب.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كامارا (غينيا).

وفي هذا السياق، فإن اعتماد اتفاقية دولية، يتم عبرها معالجة الأعمال الإرهابية بصفة شاملة ومتكاملة، ينبغي أن يكون محورا رئيسيا وذا أولوية لعمل دولي أكثر نجاحا. وبالفعل، فإن المجموعة الدولية مدعوة للاستجابة الحازمة لمتطلبات مكافحة الإرهاب وذلك لحرمانه من أي ملجأ كان. كما ينبغي لها السهر على التجسيد الميداني لكافة الالتزامات التعاقدية ذات الصلة.

تسعى الجزائر في كل فضاءات انتمائها إلى إنشاء ودعم أطر للحوار والتضامن والتعاون تعود بالنفع على الجميع، وإلى ترقية علاقات مبنية على الثقة والاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة. فكل هذه الاعتبارات هي التي تحكم التزامها نحو بناء محيط مغاربي موحد متضامن مستقر ومزدهر.

إن الجزائر التي كرست مشروع البناء المغاربي كأولوية وطنية لا رجعة فيها، لعاقدة العزم على العمل بالتنسيق مع شركائها المغاربيين من أجل بعث مسار البناء المغاربي على أسس دائمة وسليمة.

وبغية تحقيق هذا الهدف تندرج مساهمة بلادي في البحث عن حل عادل ودائم لمشكل الصحراء الغربية.

والجزائر، وعيا منها بمسؤوليتها التي يملئها عليها الجوار، وكونها المراقب الرسمي في إطار خطة التسوية الأممية، ما فتئت تحت المجموعة الدولية على تحمل مسؤوليةيتها تجاه مسار السلام في الصحراء الغربية. إن اتفاق هيوستن، الذي توج الحوار المباشر بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو تحت رعاية السيد جيمس بيكر، المبعوث الشخصي للأمين العام، الذي مكن من حل المسائل العالقة التي حالت حتى الآن دون تطبيق خطة الأمم المتحدة للتسوية، يمثل تقدما معتبرا على طريق الحل النهائي لهذا النزاع. ولا يسع الجزائر في هذا الشأن، وعلى غرار المجموعة الدولية، إلا أن تعبر عن ارتياحها وسرورها أمام هذا التطور الواعد.

والجزائر من جهتها، وحرصا منها على استقرار وأمن المنطقة، ستستمر في دعمها المطلق لجهود الأمين العام وللمبعوث الشخصي من أجل تنظيم استفتاء يمكن الشعب

ومن جهة أخرى، وهذه ملاحظتي الأخيرة، فإن مراجعة ميثاق الأمم المتحدة تكتسي أهمية قصوى وتتطلب جهدا فكريا متواصلا يرتقي بالمنظمة إلى مستوى التصور والمبادئ والأهداف التي كرستها.

أود في نفس السياق أن أعرض، وإن كان هذا خارج عن نطاق المقترحات التي تقدم بها الأمين العام، إلى مسألة توسيع العضوية في مجلس الأمن. فمن البديهي أن مجلس الأمن، وبالنظر إلى مسؤوليته ودوره، يمثل الجهاز الذي تتجسد فيه أكثر من غيره آمال وتطلعات، وكذا خيبة أمل، الدول. وعليه فإنه ينبغي أن يعكس إصلاحه بصورة صحيحة التغيرات التي طرأت - كما وكيفا - على العلاقات الدولية.

إن دعم السلطة السياسية والمعنوية لهذا الجهاز الحيوي وتعزيز شرعيته مشروطان بتمثيل عادل داخله، سواء تعلق الأمر بالمقاعد الدائمة أو غير الدائمة. إضافة إلى هذا، ينبغي أن تحظى القرارات المتعلقة بتوسيع العضوية فيه وإعادة النظر في أساليب مداولاته واتخاذ القرار فيه بأوسع دعم ممكن من الدول الأعضاء.

وبهذا الصدد، فإن تصريح وزراء خارجية الدول غير المنحازة في نيودلهي، والذي أعيد التأكيد عليه هنا في نيويورك مؤخرا، وكذا قرار رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في هراري، تمثل بحق مساهمات لا غنى عنها في تفكيرنا الجماعي فيما يخص تشكيل وتسيير مجلس الأمن، الذي ينبغي أن يستجيب بصفة فعلية لتطلعاتنا الجماعية.

من بين التحديات الجديدة التي تواجه العالم اليوم، فإن ظاهرة الإرهاب تعد من أخطرها، وذلك لما لها من عواقب وخيمة، لا على الحثوث الأساسية للأفراد فحسب، بل وحتى على الأسس الديمقراطية للمجتمعات، حيث لا يمكن لأية دولة أن تعتقد أنها على الدوام في مأمن منها.

ولا يسعني في هذا الصدد إلا أن أعبر عن ارتياحنا أمام تنامي الوعي بالطبيعة الحقيقية لهذه الظاهرة، وما صاحبه من تجند أكبر في مواجهة مخاطرها التي لا تشكل عائقا في وجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول فحسب، بل هي كذلك تهديد جسيم للأمن والسلام الدوليين. وينبغي هنا أن نشيد بقرار الجمعية العامة لمنظمتنا الرامي إلى تسجيل مسألة مكافحة الإرهاب ضمن أولوياتها الأساسية في إطار برنامج عملها على المدى المتوسط. إن المرحلة الحالية تتطلب منا أن نستغل بشكل فعال كافة الوسائل التي نملكها، وأن نوجه عمل الأمم المتحدة

الدولي الذي جعل السلام مشروطاً بالانسحاب من الجولان والجنوب اللبناني المحتلين. وكذا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وفي نفس المنطقة، تستمر معاناة الشعب العراقي دون وجه حق من جراء حصار قاس. وفي هذه المناسبة، لا يسع بلادي إلا أن تجدد دعوتها إلى رفع هذه العقوبات التي طال أمدها ولم يعد لها اليوم أي مبرر. ومثل هذه الدعوة تنطبق على الشعب الليبي الشقيق الذي يعاني هو كذلك من حصار جائر وغير مؤسس.

إن رد فعل أفريقيا أمام بؤار تخلي المجموعة الدولية عنها وأمام خطر التهميش الذي كان يحدث بها يعبر عن الإرادة الحازمة للشعوب الأفريقية في التكفل بمصيرها وفي إحداث القطيعة النهائية مع مسلسل التبعية. وهذه الاستفاقة الجماعية تنم كذلك عن عزيمة كبيرة من أجل الوقوف أمام التحديات الكبرى التي تواجهها قارتنا، معتمدة في ذلك على إمكانياتها الذاتية.

وهكذا فإنه لا يمر يوم دون أن يدحض الادعاء بأن أفريقيا محكوم عليها بأن تظل فضاء يسوده اللاقانون واللاتنمية، فضاء لعدم الاستقرار وانعدام الأمن.

فالديمقراطية والتعددية السياسية تتسع رقعتهما باطراد وتتجددان باستمرار. كما أن النمو الاقتصادي يسجل معدلات غالباً ما تثير الإعجاب، مما يبشر بأفاق جديدة للتنمية في قارتنا، يضاف إليها بروز قدرات أفريقية واعدة في مجال إدارة وحل النزاعات.

إن إنشاء آلية الجهاز المركزي لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها في أفريقيا، والمعاهدة المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأفريقية، يندرجان في سياق روح التضامن والتآزر الراسخة من التقاليد الأفريقية العريقة. كما يندرجان كذلك ضمن استراتيجيات ترمي في عوالم الاندماج والتكامل الأفريقية. ومن هنا فإن المجموعة الدولية مطالبة بتشجيع ودعم هذه الجهود الجديرة بالتقدير.

ومن هذا المنطلق، فإن انعقاد اجتماع وزاري لمجلس الأمن خاص بأفريقيا يشكل مكسباً سياسياً هاماً نرحب به. وانطلاقاً من هذا، فإن الأمل يحدونا في أن يكون ذلك بادرة لإرساء أسس عمل دولي للتضامن مع القارة الأفريقية، هذه القارة التي أصبحت طرفاً فاعلاً لا يمكن إقصاؤه من المسيرة الإنسانية الكبرى نحو تحقيق مصيرها.

الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير دون أي عائق.

وفي البحر الأبيض المتوسط، انفردت بلادي منذ ربع قرن بدور رائد في مطالبتها بعدم تجزئة صفتي هذا القضاء عندما يتعلق الأمر بأمنه والتعاون فيه. فكانت هذه بداية مسار هلسنكي. واليوم، فإن الجزائر، تمسكاً منها بمسار برشلونة، ستواصل مساهمتها من أجل إقامة وترسيخ أطر دائمة للحوار والتعاون، بما يكفل الاستجابة للشواغل السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية لجميع دول الفضاء الأوروبي المتوسطي ولطموحات شعوبه المشروعة.

وقد تعزز هذا الموقف من خلال تأكيد المؤتمر الوزاري الثاني الأوروبي المتوسطي، الذي انعقد في مالطة، على تمسك البلدان المتوسطية بمسار برشلونة، الذي يعتبر بحق مكسباً سياسياً هاماً ينبغي الحفاظ عليه وترقيته.

وفي نفس السياق، بودي أن أشير إلى انعقاد الاجتماع الرابع لوزراء خارجية المنتدى المتوسطي في الجزائر. فهذا المنتدى منح الفضاء الأوروبي المتوسطي محفلاً خاصاً للحوار من شأنه تشجيع التفاهم المتبادل ودينامية كفيلة بترقية الشراكة الأوروبية المتوسطية على المستويين المتعدد الأطراف والثنائي.

وبخصوص منطقة البحر الأبيض المتوسط نفسها، تبعث الأحداث الأخيرة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط على القلق البالغ وتثير شواغل مشروعة لدى المجموعة الدولية. فالآفاق التي فتحتها مسار السلام تباعدت بشكل خطير، فيما تتفاقم مخاطر العودة إلى عهود المجابهة.

إن تنكّر الإدارة الإسرائيلية لإعلان أو سلو واتفاقيات واشنطن ورفضها لمبدأ الأرض مقابل السلام والعودة إلى المفاوضات من نقطة توقفها، وكذلك تماديها في سياسة الاستيطان والتهويد المنظم لمدينة القدس الشريف، هي كلها مسببات للمأزق الحالي. وعلى الإدارة الإسرائيلية أن تقتنع بأن السلام الدائم، بمعنى السلام العادل والشامل، هو وحده الكفيل بضمان أمن حقيقي لجميع شعوب المنطقة.

وفي الوقت ذاته، يفرض إحياء مسار السلام، بكل إلحاح، أن تتوقف الإدارة الإسرائيلية عن أعمالها الانفرادية المنافية لروح ونص التعهدات التي التزمت بها. كما أنها لا يمكن أن تستمر في تحديدها إرادة المجتمع

وقيم جامعة، فإن بإمكان منظمة الأمم المتحدة التوفيق مستقبلا بين هذه القيم والمثل من جهة والرغبات التي تتعطش إليها شعوبنا وأممننا من جهة أخرى. وإعادة الاعتبار لهذه المثل والقيم يكمن فقط في ترجمتها إلى تصور وأفعال. وبهذا وحده يتجسد المشروع الطموح الذي نحمله لصالح الأمم المتحدة، وفي نهاية الأمر، لصالحنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
المتكلم التالي هو وزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، معالي السيد سومسافات لنكسافاد. والكلمة له الآن.

السيد لنكسافاد (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (الكلمة باللاوية: الترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد): وفقا للتقاليد، أعتنم هذه الفرصة لأبدأ بتوجيه أحر التهاني للرئيس بمناسبة توليه رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والخمسين. إن انتخابه بالإجماع الذي قلده هذا المنصب المسؤول الرفيع في هذه الساحة الدولية الهامة، لهو إشادة قلبية ببلده أوكرانيا. أتمنى له كل نجاح ممكن في اضطلاع بواجباته الصعبة.

أود أيضا أن أهنئ سلفه، السيد غزالي اسماعيل الممثل الدائم لماليزيا، على الطريقة الدينامية التي ترأس بها الدورة الماضية للجمعية العامة.

ويود الوفد اللاوي أيضا أن يعرب عن تقديره للسيد كوفي عنان، أميننا العام الجديد، على العمل الممتاز الذي أداه حتى الآن. لقد كانت الشهور التسعة التي أمضاها على رأس منظمنا حافلة بجهود شاقة وأعمال حازمة هدفها إصلاح منظمنا العالمية، لجعلها أكثر فعالية وأكثر استعدادا لمواجهة تحديات هذا العصر. ولأميننا العام الجديد، نعرب عن خالص تمنياتنا بالنجاح في تحمل مسؤولياته الجسيمة والعظيمة.

لقد أصبح الاتجاه العام نحو الحوار والتعاون بين الدول والشعوب من أجل تقدم البشرية في هذا العهد الجديد، سمة تتميز بها العلاقات الدولية. ولا شك في أننا مغتبطون لأن هذا الاتجاه، بشكل عام، إيجابي للغاية. إلا أننا ما زلنا نشهد في عدة مناطق من العالم توترات وصراعات مستمرة نتيجة التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبسبب تنفيذ سياسات ترمي إلى الهيمنة على الدول النامية، وكذلك الانقسامات القبلية والعرقية والدينية وغيرها. وحالة التوتر والصراع هذه تشكل تهديدا محتملا للتعايش السلمي والوثام بين الدول، بل وقد تعرض للخطر

إن الإشارة الدالة على عودة النمو في الاقتصاد العالمي لتشكّل عامل ارتياح حقيقي لنا. إلا أن هذه العودة المحتملة ينبغي لها، ونحن نقدم على نهاية هذا القرن، أن تتدعم حتى تتحول إلى توجه دائم.

وفي هذا السياق، فإن التكفل المناسب بإشكالية التنمية عبر العالم، وبالأخص في البلدان النامية، تكتسي أهمية بالغة، بل مصيرية، طالما أن إسهامات هذه الدول تبقى دون القدرات التي تتوفر عليها، وبالنظر للدور المشروع الذي تطمح إلى الاضطلاع به، ومع أن ظاهرة العولمة تحمل فرصا إيجابية حقيقية، إلا أنها لا تزال لحد الآن تخضع بلدان الجنوب لحالة من عدم الاطمئنان والقلق من أن يزداد تهميش عدد كبير منها، بل وعزلها تماما عن مسار التنمية الشاملة التي نصبو إليها. وهذه الوضعية تجد جذورها أساسا في بنية العلاقات الدولية المتميزة على الدوام باستمرار الفجوة بين الشمال والجنوب، وتبرز بوضوح استمرار محيط اقتصادي دولي صعب وغير ملائم، تطبعه سيطرة الشمال الكاملة على عوامل التنمية الرئيسية، والمتمثلة في المبادلات التجارية، والقنوات المالية والمصرفية، وتدفق رؤوس الأموال والاستثمارات، ونقل التكنولوجيا.

وبالرغم من الإصلاحات المكلفة اقتصاديا واجتماعيا التي قامت بها بلدان الجنوب، مع ما صاحبها من معاناة شديدة من أجل الوصول إلى اندماج أفضل في سياق المبادلات العالمية، لا تزال بلداننا تواجه عقبات شتى، زادها تعقيدا مشكل المديونية الخارجية والتدهور المستمر لقيمة المبادلات، في وقت تقلصت فيه المساعدة الإنمائية الرسمية، وتراجع التعاون الدولي في ميدان التنمية بوجه عام.

إن هذه التوجهات المقلقة تتعارض مع التوافق العالمي الذي برز أثناء المؤتمرات الدولية الكبرى المنعقدة خلال العشرية الأخيرة تحت راية الأمم المتحدة، وتدفع بنا إلى طرح تساؤلات مشروعة حول مستقبل نظام تأسس خدمة لتنظيم التعاون الدولي من أجل التنمية.

ونحن على أعتاب الألفية الثالثة، وفي الوقت الذي يجمعنا فيه التوافق حول ضرورة إصلاح منظمنا حتى نهيئها لكسب الرهانات ورفع التحديات القادمة، فإن مراجعة الذات الجماعية هي ضرورة الساعة. فمنظمة الغد ستكون تلك التي نريدها نحن شعوب الأمم المتحدة. ومنظمة الأمم المتحدة الجديدة التي تتطلع بلداننا إلى تشييدها ينبغي أن تكون محررة من أخطاء ومتاهات الماضي. فكما كانت بالأمس بوتقة انصهرت فيها مثل

وفي شبه الجزيرة الكورية، شكّل تنفيذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية الاتفاقات المعقودة وافتتاح المفاوضات الرباعية التمهيدية بشأن كوريا في نيويورك مؤخرا، مرحلتين مهمتين في الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة التوتر والمواجهة في تلك المنطقة. وفي هذا السياق، فإن لاو، حكومة وشعبا، بينما ترحب بجهود الطرفين المعنيين، تعرب عن تأييدها الثابت للتطلعات المشروعة للشعب الكوري إلى العيش بسلام وتحقيق الوحدة السلمية للوطن الكوري.

وفي جنوب شرق آسيا، تشكل الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي وغيره من أوجه التعاون، وتحسين تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، أولويات واضحة.

لقد كان قبول جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار بوصفهما عضوين يتمتعان بكامل صفات العضوية في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في ٢٣ تموز/يوليه الماضي، حدثا تاريخيا يحمل مغزى عظيما. ونأمل أملا راسخا في أن تصبح رابطة من ١٠ أعضاء حقيقة في المستقبل القريب وأن تساهم في تعزيز منطقتنا، وتجعلها أكثر ازدهارا، لما فيه مصلحة السلام، والاستقرار والتعاون في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ والعالم أجمع.

وثمة مشكلة أخرى أثارت قلقا دوليا وهي ما حدث مؤخرا في كمبوديا. ولحسن الحظ، تمكنت الحكومة الحالية من إعادة الوضع إلى طبيعته وفقا للإجراءات التشريعية المتبعة في البلد. ويستمر المجتمع الدولي، الذي يضم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، في الاعتراف بجلالة الملك نوردوم سيهانوك بوصفه رئيسا لدولة كمبوديا، وفي احترامه على هذا الأساس. ونأمل أن تحترم أيضا جميع البلدان والأمم المتحدة سلطته الملكية.

وما زال الاستقرار السياسي في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مستتبًا بصلافة. ويعيش شعب لاو المتعدد الأعراق في جو يسوده التضامن والوحدة - وهو واقع يكفل تحقيق التناغم الاجتماعي. ووفقا للدستور، ستجرى انتخابات الجمعية الوطنية للمرة الرابعة في منتصف كانون الأول/ديسمبر. وستظهر تلك الانتخابات، مرة أخرى، حرارة الروح الوطنية لدى شعب لاو وتطور نظامه الديمقراطي نحو إنشاء دولة يسودها القانون، دولة الشعب، يشكلها الشعب ومن أجل الشعب.

منماخ التعاون الدولي الراهن الذي يستهدف النهوض بالتنمية. ولصالح السلام العالمي الذي يعد شرطا لا غنى عنه لتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، علينا أن نعمل معا بمشاركة وحزم حتى نهتدي إلى حلول واقعية وملائمة بأسرع ما يمكن.

وفي أوروبا نلاحظ أن اتفاقات السلام الموقعة في دايتون يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، مهدت الطريق إلى تسوية الصراع الأليم والمدمر في البوسنة والهرسك. وأملا الوطني هو أن تحترم الأطراف المعنية التزاماتها بإخلاء وصرامة، ابتغاء الحفاظ على السلام والتعاون الهشين في المنطقة.

وفي بعض البلدان الأفريقية، لا تزال النزاعات القبلية والعرقية مستعرة متسببة بإلحاق أضرار بالغة بشعوبها. ونحن نعرب عن تعاطفنا الصادق مع شعوب هذه البلدان إزاء المعاناة التي لا توصف التي يتعين عليهم تحملها. وتعتبر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أنه من الضروري على المجتمع الدولي وبخاصة على البلدان المعنية أن تضاعف جهودها من أجل حل هذه النزاعات بأسرع ما يمكن.

وفي منطقة البحر الكاريبي، ما فتئ التعاون المتعدد الجوانب فيما بين دول المنطقة يتزايد، مساهما بذلك في توطيد السلم والأمن في ذلك الجزء من العالم. وفي هذا السياق، حان الوقت كي تبذل الولايات المتحدة الأمريكية جهودا أكبر وتدخل في مفاوضات معقولة مع جمهورية كوبا بغية حل خلافاتهما، لما فيه مصلحة كل من الشعبين الأمريكي والكوبي ومصلحة السلم الإقليمي والعالمية.

وفي الشرق الأوسط، فإن إقامة سلطة فلسطينية، وفقا لاتفاقات واشنطن الموقعة عام ١٩٩٣، كانت علامة على مرحلة بالغة الأهمية في السعي إلى إيجاد حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، الذي يعود إلى أكثر من ٣٠ سنة. وتواجه اليوم عملية السلام التي أطلقت صعوبات جمة، والدليل الواضح على ذلك هو العنف الذي نشب مؤخرا. وتعرب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن قلقها العميق إزاء هذه الحالة. ونأمل أملا كبيرا في أن يتحلى الطرفان المعنيان - إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية - بقدر عظيم من الحكمة بل وبقدر أكبر من ضبط النفس، وأن يدخلوا في مفاوضات جديدة لحل مشاكلهما وبذلك يسهما في إعادة السلم والاستقرار إلى هذه المنطقة الحساسة.

وتبقى مشكلة إساءة استعمال المخدرات موضوع قلق دولي. واتخذ بلدي العديد من التدابير الوطنية والدولية بغية المساهمة في الجهد العالمي الرامي إلى اجتثاث هذه الآفة من على وجه الأرض. وللمرة الأولى، انتُخبت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالإجماع، في أيار/مايو، عضواً في لجنة هامة هي لجنة المخدرات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. نحن ممتنون بعمق للمجتمع الدولي لما أظهره تجاهنا من ثقة وتأييد وسنبذل قصارى جهدها من أجل الاضطلاع بمسؤولياتنا على نحو مشرف.

وفي حزيران/يونيه الماضي، وبعد مضي أكثر من ثلاث سنوات من العمل المضني، أقرت الجمعية العامة "خطة للتنمية"، من دون تصويت. إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مسرورة لإقرارها، وهي تعتبرها مرحلة هامة في الجهد الرامي إلى بناء شراكة حقيقية بين البلدان المتقدمة والنامية. وتوفر "خطة للتنمية"، وهي وثيقة قيمة للغاية، أساساً للمبادئ، والأهداف، والتدابير والأعمال القادرة على توجيه الدول الأعضاء في النهج العالمي المتبع في مسائل التنمية على الأجلين القصير والبعيد وعلى الصعيدين الوطني والدولي.

في شهر حزيران/يونيه، اجتمعت الجمعية العامة في دورة استثنائية لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بعد خمس سنوات من مؤتمر قمة ريو المعني بالبيئة والتنمية. وعند نهاية تلك الدورة، اعتمد دون تصويت برنامج متابعة بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛ ومن بين أمور أخرى، جرى التأكيد على أهمية ذلك التنفيذ في القضاء على الفقر في السنوات المقبلة. ولذلك فإن المجتمع الدولي مدعو إلى بذل كل الجهود لتعزيز لجعل هذا البرنامج حقيقة واقعة.

في الوقت الذي نقرب فيه من القرن الحادي والعشرين، للأمم المتحدة - وهي الهيئة العالمية الوحيدة المتعددة الأطراف - دور هام تقوم به في النظر في الشؤون الدولية وإدارتها. وإذا ما كان لمنظمتنا، أن تصل إلى مستوى تلك المهمة، يجب أن توائم نفسها مع العالم الدينامي المعقد الجديد. وفي هذا السياق، نعرب عن امتناننا العميق لأميننا العام، السيد كوفي عنان، للمبادرات الهامة المتعلقة ببرنامجه للإصلاح، الصادر في شهر تموز/يوليه الماضي، الذي يرمي إلى إعادة تنظيم هيئتنا العالمية من أجل جعلها أكثر مرونة في هيكلها وأكثر كفاية في أعمالها. وفي هذا البرنامج البالغ الأهمية يحاول بشكل عام أخذ مصالح الدول الأعضاء في الاعتبار.

أما في المجال الاقتصادي، فإن تنفيذ سياسة التجديد التي بدأ العمل بها عام ١٩٨٦، مكن اقتصادنا من أن يشهد نمواً مستداماً بمعدل سنوي بلغ ٧ في المائة تقريباً في السنوات الخمس الماضية. وللأسف إن بلدنا تكبد أيضاً هذا العام، خسائر ضخمة ناجمة عن الكوارث الطبيعية وتبعات الركود المالي في جنوب شرقي آسيا. إلا أن التعاون بين لاو والمجتمع الدولي بقي قوياً.

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية توازي انضمامها إلى رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، بمواصلة تعزيز علاقات التعاون الثنائي التي تقيمها مع البلدان المجاورة في المنطقة وفي العالم على أساس مبدئي المساواة والمصلحة المشتركة. وبهدف كفاءة تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني، اتخذت حكومة لاو تدابير مهمة بغية دمج اقتصادها وسوقها مع ذبلك للمنطقة والعالم. ويحقق هذا الدمج منفعة كبرى للمستثمرين الوطنيين والأجانب بفضل ما للبلد من إمكانات اقتصادية وغيرها من الإمكانيات مثل موقعه الجغرافي بالنسبة إلى الأسواق الإقليمية الكبيرة، ودوره كبلد مرور، ودوره كمزود للبلدان المجاورة بالطاقة الهيدروكهربائية وما يصدره من منتجات تدخل فيها المواد الأولية للبلد، ومغرياته السياحية الطبيعية التي لا تحصى ولا تعد.

إن حكومة لاو، إذ تتابع مساعيها ونجاحاتها التي قامت بها في السنوات العشر الماضية من خلال تنفيذ سياستها التجديدية، تعتزم بقوة مواصلة سياستها المتمثلة في تنمية البلد على أساس اقتصاد السوق وتوسيع علاقات التعاون مع المجتمع الدولي. والهدف من ذلك هو انتشار البلد من حالة التخلف التي يعيشها بحلول العام ٢٠٢٠ وإنشاء أساس تمهيدي لتحويلها التدريجي إلى بلد صناعي حديث في ظل شعار "بناء بلد قوي ومزدهر، وكفاءة رفاه الشعب، وتكوين مجتمع متحضر وعادل".

ويشهد الاقتصاد العالمي بعض علامات النمو. إلا أن هذا النمو كان دون مستوى التوقعات. فنحن نشهد زيادة في التفاوت بين البلدان النامية والمتقدمة. كما أخذت البيئة الاقتصادية الدولية عموماً منحى هبوطياً فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق والموارد المالية الممنوحة بشروط تفضيلية لأغراض التنمية. وفي مواجهة هذه الحالة، يجب على البلدان المتقدمة ألا تدخر جهداً من أجل القيام بما يلزم من خطوات، عن طريق تنسيق سياساتها الاقتصادية الكلية، لتحقيق الانتعاش للاقتصاد العالمي بفضل تحرير أقوى للتجارة، الأمر الذي من شأنه المساهمة في إشاعة مناخ اقتصادي دولي أكثر مؤاتة للتنمية.

أعرب عن امتناننا العميق للمجتمع الدولي الذي أظهر مرة أخرى تضامنا كبيرا مع بلدي.

لبعض الوقت، كان جوهر البيانات التي أدلى بها في هذه المنظمة بشأن هايتي توجيه نداء لاستعادة دولة القانون وإنهاء العنف والحكم الاستبدادي الوحشي. واليوم، يسرني أن أنقل رسالة مفادها أن الشعب الهايتي يشعر بارتياح كبير نتيجة إعادة إقامة المؤسسات الديمقراطية بمساعدة المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بشكل خاص.

وإنني أود أن أبرز بعض التقدم الذي أحرز في المجال السياسي والجهود المبذولة لدعم مكاسب البرنامج الديمقراطي الجديد، الذي تحترم قواعده بشكل متزايد. لقد اعترف بنقل السلطة وجرى قبوله بوصفه مبدأ أساسيا للحياة السياسية. إذ أنه تجري زيادة تعزيز المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والمدنية. وتقوم المؤسسات الاجتماعية - المهنية والمجموعات التي تمارس الضغط بدور أكثر فعالية.

في مجال حقوق الإنسان، لم يدخر جهد لإنهاء الممارسات القمعية التي اتسمت بها الأنظمة الديكتاتورية السابقة. فالاعتقالات العشوائية، والمحاكمات الموجهة والمعاملة السيئة اختفت بشكل عملي. وهياكل القمع جرى تفكيكها واستعيض عنها بمؤسسات حساسة لضرورة احترام حقوق المواطنين. وهذا هو الحال بالنسبة لقوة الشرطة الوطنية التي حلت محل القوات المسلحة الهايتية التي كانت المرتكب الرئيسي لانتهاكات حقوق الإنسان في البلاد. وقوة الشرطة هذه، التي أنشئت منذ عامين فقط، تواصل الحصول على الخبرة الضرورية للقيام بمسؤولياتها لحفظ السلم والأمن العام. وهي تعمل بقوة أيضا على كفالة الأمن والاستقرار في جميع أرجاء البلاد عندما تنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة للانتقال في هايتي في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر.

والنظام القضائي يحظى باهتمام خاص، في ضوء الرغبة في تحقيق العدالة التي يعرب عنها السكان. والبرلمان ينظر في الوقت الحالي في قانون سيسمح بالإصلاحات العميقة الضرورية التي من المقرر القيام بها لتحسين عملية إقامة العدل.

وبينما استقر الوضع السياسي في البلاد تخلّف الأداء الاقتصادي والاجتماعي. والفجوات التي أنشأتها أزمة ١٩٩١-١٩٩٤ لا تزال بحاجة إلى إصلاح. وأقيمت مؤسسات ديمقراطية وهي تعمل الآن، وهي مؤسسات حقيقية،

وعند النظر في هذه المسائل، من الضروري التأكيد على أن أية عملية إصلاح يجب أن يكون هدفها الأولي دعم قدرات المنظمة على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الدول، وبخاصة النامية من بينها. وفي الوقت نفسه، هذا التعزيز يجب القيام به بينما يجري تناول المسائل المتعلقة بحفظ السلم، وحقوق الإنسان والأنشطة الإنسانية. وعلى أساس هذه المعايير الأساسية نود أن نرى المنظمة وقد أصلحت وأعيد تنشيطها وأعطيت هيكلًا محسنا ونظامًا أكثر ديمقراطية وأساسا ماليا قويا. وإذا ما فعلنا ذلك، ستصبح الأمم المتحدة قادرة على مواجهة التحديات الجديدة في عصرنا بشكل فعال.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): والآن أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية والدينية في هايتي، سعادة السيد فرتيز لونغشامب.

السيد لونغشامب (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود في البداية أن أعرب عن سرور الوفد الهايتي بحضور هذا الاجتماع السنوي الكبير، الذي له دائما أهمية خاصة بالنسبة لنا. وهو أيضا فرصة أخرى للمشاركة في المناقشات بشأن مسائل هامة معروضة علينا وللبحث عن حلول أفضل في سعينا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

إن النظر في مختلف الموضوعات سينطوي بالتأكيد على مناقشات شاقة، لكن خبرة السيد أودو فينكو الطويلة وتفهمه الشديد للمشاكل الدولية ضمانان أكيدان للحصول على نتيجة ناجحة لاجتماعاتنا. وإذ أنه بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، أتمنى له كل النجاح في قيادته لعملائنا.

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للسفير غزالي إسماعيل للمنجزات التي حققتها الدورة الحادية والخمسون.

وإنني أعرب عن ارتياحنا لأميننا العام، السيد كوفي عنان، للدينامية التي يبعثها في المنظمة منذ توليه منصبه.

إن تحطم قارب للركاب، منذ ثلاثة أسابيع ومقتل أكثر من ١٠٠ من مواطني، نتيجة ذلك قد ترك بلدي في حالة حزن والعالم كله في حالة فزع. لقد وصلتنا رسائل التعاطف من جميع أرجاء العالم، كما وصلتنا أيضا المساعدة التي أعانتنا على التغلب على هذه المأساة. وبالنيابة عن الشعب الهايتي والحكومة الهايتية، أود أن

بنفس القدر من الاهتمام الذي تحظى به القضايا الأخرى، إن لم يكن أكثر. فأى إصلاح يجب أن يعطى الأولوية للتنمية وأن يوفر لها الموارد والالتزام السياسي الذي تستحقه.

ولا تزال مسألة إصلاح مجلس الأمن قيد الدراسة حتى الآن، وهذا موضوع آخر يجب أن تركز فيه تقدما بالنظر للدور الذي يقوم به المجلس في المحافظة على السلم والأمن الدوليين. وما برحت هايتي تطالب بمزيد من الشفافية والمشاركة في عمل المجلس حتى تؤخذ في الاعتبار وجهات نظر الدول غير الأعضاء في المجلس في عملية صنع القرار، وأي توسيع في عضوية المجلس يجب أن يتم بطريقة تضمن التمثيل الجغرافي العادل والمتوازن. ينبغي أن نعمل كل شيء حتى يتم الاعتراف بعالمية سكان الكوكب، في منظومة الأمم المتحدة.

ومع أن هذه الإصلاحات جاءت في وقتها، إلا أنها لن تجعل وحدها المنظمة أكثر فاعلية إلا إذا توافرت لها الموارد المالية الكافية للاضطلاع بأنشطتها. ونحن نثق في أن الأزمة المالية التي تعاني منها الأمم المتحدة ستقلل من قدرتها على التصدي للمشاكل الصعبة التي تواجهها.

نحن نريد أمما متحدة قوية وفعالة قادرة على إيجاد حلول للمشاكل الراهنة ومواجهة تحديات القرن المقبل. وعن طريق العمل الجماعي المتسق للأمم المتحدة سنتمكن من التغلب على المشاكل العديدة الراهنة التي تهدد السلم والأمن الدوليين وتعرض للخطر رفاه سكاننا.

نود هنا أن نشير أولا إلى الصراعات المسلحة التي تحدث في جميع مناطق العالم، ويبدو أن بعض هذه الصراعات تقاوم أية محاولة ترمي إلى تسوية تفاوضية. وتشجع هايتي على استخدام الآليات الإقليمية والمتعددة الأطراف لحل هذه الصراعات.

وبالمثل، فإن وجود ترسانات ضخمة من أسلحة الدمار الشامل، يمثل تهديدا خطيرا لأمننا الجماعي. والتقدم الذي أحرز في ميدان نزع السلاح، وبصفة خاصة فتح باب التوقيع في العام الماضي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أمر يدعو إلى التشجيع. ومع ذلك فإننا نحث البلدان المعنية على أن تبذل جهودا إضافية لتحقيق نزع السلاح الكامل والحقيقي.

ترحب جمهورية هايتي باعتماد نص معاهدة لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، مؤخرا. ويعتبر هذا

ولكنها لا تزال هشة لأنه لم يتم الوفاء بعد ببعض احتياجات الجماهير.

ومع ذلك، تبذل جهود لإنعاش الاقتصاد. وعلى سبيل المثال، تقرر تحديث الشركات العامة. ومن هنا تم إنشاء مجلس لتحديث الشركات العامة. وقد أدى التعاون مع البرلمان إلى وضع صكوك قانونية ترمي إلى زيادة إمكانية هذه الشركات مما يحقق أكبر فائدة للمستخدمين ولمستهلكي السلع والخدمات التي تنتجها. وبالمثل، يجري إصلاح النظام المالي وتحرير التجارة. ويقوم البرلمان الآن بدراسة قانون بشأن التعريفات الجمركية.

وبغية زيادة الناتج الوطني، بدأ تنفيذ برنامج إصلاح زراعي يرمي إلى منح ملكية وسائل الإنتاج للفلاحين. وهو يعمل على ثلاثية مستويات: الحصول على الأرض، والحصول على ائتمان مالي، وتوفير التدريب التقني. والحكومة تعتقد أن الإصلاح الزراعي سيسهل الاندماج الاجتماعي للمواطنين الذين كانوا مهمشين لوقت طويل.

وهذا البرنامج يقع في إطار حملة لمناهضة الفقر تقودها الحكومة لمساعدة أكثر القطاعات فقرا في المجتمع. وعلى النحو الذي يمكن تصوره، تجري ممارسة عملية ديمقراطية في هايتي، لكنها لا تزال هشة بسبب الحالة غير المستقرة وحالة الفقر الكبير التي يعيشها الشعب. ومن الواضح تماما، أنها إذا كان يُسراد لها أن تكون عملية صالحة وقابلة للدوام يجب أن تصان وتغذى وتدعمها تنمية مستدامة.

التزم رؤساء الدول والحكومات الذين اجتمعوا هنا منذ سنتين بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة بتمكين المنظمة من الاضطلاع بولايتها كما ينبغي. ومن ثم يقترح الأمين العام الآن برنامج إصلاحات لتعزيز دور المنظمة وإعطائها زخما جديدا. ونحن نشكر الأمين العام على هذه المبادرة التي ندعمها دعما كاملا. هذه الاقتراحات الجريئة المبتكرة ستتمكن المنظمة من أن تصبح أكثر فعالية وأن تضطلع برسالتها على نحو كامل.

واسترعى انتباهنا بصفة خاصة بعض التدابير المقدمة فهناك مثلا فكرة إعادة تجميع الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة حول خمسة موضوعات رئيسية، هي السلم والأمن، والتعاون الاقتصادي والاجتماعي، والتعاون الإنمائي، والشؤون الإنسانية، وحقوق الإنسان. بيد أنه ينبغي أن نضمن أن قضايا التنمية، وهي حيوية بالنسبة لغالبية الأعضاء، تحظى

نحث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه لإعادة تعمير مونتسيرات.

منذ إثني وخمسين عاما تعهدنا في سان فرانسيسكو بالعمل من أجل تقدم وسعادة شعوبنا في عالم يسوده السلام والأمن. لذلك ينبغي أن نعمل لتحقيق أحلام هذه الشعوب والوفاء بتوقعاتها وطموحاتها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو نائب وزير الخارجية والمبعوث الخاص لرئيس أفغانستان معالي السيد عبد الله عبد الله.

السيد عبد الله (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أنقل إليكم الأنباء المحزنة التي تلقيتها صباح اليوم بالقصف الجوي لمدينة مزار الشريف من جانب الطالبان، للمرة السادسة عشرة على التوالي خلال يومين فقط. وقد أودى هذا القصف بحياة أكثر من ١٥٠ شخصا من السكان المدنيين في المدينة معظمهم من النساء والأطفال. إنني أعرب عن الغضب والإدانة لهذا العمل الإرهابي الجبان الذي يمثل انتهاك حركة طالبان الصارخ للقانون الإنساني الدولي ونزعتها التي لا تكل نحو القتال مما يتعارض مع كل المعايير المعترف بها من العالم اليوم.

أقف أمام الجمعية والمجتمع الدولي بالتقليد الذي سار عليه ممثلو أفغانستان في الماضي، باستثناء سنوات الاحتلال، ممثلا لأفغانستان المستقلة ذات السيادة غير المنحازة.

ومنذ عام مضى وقف وزير خارجية بلدي المرحوم عبد الرحيم غفورزي على هذه المنصة ليشرح الحركة السوداء المشؤومة المعروفة باسم الطالبان التي غزت أفغانستان بدعم من قوى خارجية. ومن المؤسف أن السيد غفورزي مات وهو يخدم بلاده، واليوم أجد من واجبي أن أقف أمام الجمعية لأشرح الكفاح الذي يخوضه الشعب الأفغاني ضد هؤلاء المرتزقة.

عندما دخل الطالبان كابُل في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ كانت باكورة أعمالهم شن هجوم عاصف على مجتمع الأمم المتحدة. وقد شهدت فترة الإثني عشر شهرا الأخيرة سلسلة لا نهاية لها فيما يسدو من المراسيم التي أصدرها الطالبان في مناطق من أفغانستان يزعمون أنهم يسيطرون عليها. وبمقتضى تلك المراسيم، سجن الطالبان كل امرأة وأثروا الرعب في قلب كل رجل في واقع الأمر.

خطوة هامة في الكفاح للقضاء على هذه الأجهزة المميتة التي تسبب معاناة شديدة والتي لا تزال تودي بحياة أعداد كبيرة من السكان المدنيين وبصفة خاصة بين صفوف النساء والأطفال.

ينبغي للمجتمع الدولي أن يواجه بحزم موضوع الاستعمال غير المشروع للمخدرات والاتجار بالمخدرات. لأنهما في واقع الأمر، يشكلان تهديدا للأمن الداخلي للدول الصغيرة بسبب ما ينطويان عليه غالبا من عنف وإجرام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استعمال المخدرات يؤثر على أكثر أضعف الطبقات في المجتمع، وهم الشباب. ومن ثم فإن التعاون الدولي لازم للتغلب على هذه الآفة.

منذ عام ١٩٦٠ نُظمت اجتماعات قمة ومؤتمرات عديدة، كُرس لبحث مشكلة الفقر والتنمية. وصيغت توصيات ووضعت تدابير ومع ذلك لا يزال الفقر متفشيا. ووفقا لتقرير التنمية الإنسانية لعام ١٩٩٧ فإن أكثر من ١,٥ بليون من سكان كوكبنا يعيشون في فقر مدقع وخاصة في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، وهي البلدان التي تشعر أنها تزدد تهميشا.

والقضاء على الفقر، خاصة في أقل البلدان نموا، ينبغي أن يتجاوز مجرد الخطب والقرارات. فهو يحتاج إلى إرادة سياسية قوية وموارد كافية واستراتيجيات محددة جيدا، وإلى التنفيذ الملائم للبرامج. ويحتاج أيضا إلى دعم كبير من المجتمع الدولي وبصفة خاصة من المؤسسات الدولية وقادة البلدان الصناعية أي البلدان التي تمتلك التكنولوجيا والثروة. والمعركة ضد الفقر ينبغي أيضا أن تكون كفاحا من أجل الكرامة الإنسانية والتنمية المستدامة والسلام.

وبغية تحقيق السلم والأمن الدوليين، تتعج جمهورية هايتي سياسة حسن الجوار التي تمكنها من الاقتراب أكثر من بلدان المنطقة. وأنشأت هايتي مع الجمهورية الدومينيكية آلية للتشاور من خلال لجنة مشتركة هايتية - دومينيكية. وتعد هذه الآلية أداة ممتازة للتعاون والعمل معا لإيجاد حل للمشاكل المتعددة في الجزيرة. ونود أن يستمر هذا المحفل الهام لأنه يمثل خطوة ضرورية صوب تفاهم متبادل متزايد بين الشعبين الهايتي والدومينيكي.

كذلك انضمت هايتي مؤخرا إلى الاتحاد الكاريبي. وعن طريق اللجان بقطار التكامل الذي ما فتئ ينطلق، يعتزم بلدي أن يسهم بطريقة فعالة في تحقيق أهداف الاتحاد لأن هايتي تدرك أن وجود اتحاد كاريبي قوي مفتوح العضوية وموحدة كلمته، سيحدد على نحو كبير الأداء الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة الكاريبي وفي هذا السياق

ولا تزال دولة أفغانستان الإسلامية - شأنها شأن الكثيرين في العالم، بما في ذلك بعض الساسة والمعلقين الباكستانيين البارزين - تعتبر التدخل الباكستاني بكل أشكاله في الشؤون الداخلية لأفغانستان السبب الأساسي لهذا الصراع المطول وما أعقبه من معاناة لشعبنا.

وتدعي باكستان بشكل مستمر أن الطالبان يسيطرون على ثلثي أفغانستان بما في ذلك كابل حيث يسود السلام. وفي وقت مبكر من هذا العام صرح وليم مالي، الخبير الأسترالي الشهير في الشؤون الأفغانية، بأن الطالبان جلبوا السلام إلى كابل بنفس المعنى الذي جلب به هتلر السلام إلى وارسو.

في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٧ قال السيد جوهر أيوب خان وزير خارجية باكستان:

"في أفغانستان تتكون أغلبية سكان هذا البلد من الباختون الذين يشكلون ٦٠ في المائة من السكان. أما الجماعات الأخرى التي تضم الأوزبك والطاجيك والهزار والاسماعيليين فتشكل مجتمعه ٤٠ في المائة من السكان".

بهذا القول، يلقى وزير خارجية باكستان بشكل صارخ إحصاءات تدليسية كيما يزيد من اشتعال الكراهية والصراع العرقيين في أفغانستان ويبرر الأهداف الباكستانية. ليست هناك أي إحصاءات سليمة يمكن أن نزع من أي مجموعة عرقية في أفغانستان - سواء كانت من البوشتون أو الطاجيك أو الأوزبك أو غير ذلك - تشكل أكثر من ٣٧ في المائة من السكان. وإذا واصلت باكستان سياستها غير المسؤولة بارتكاب أعمال لإذكاء نار الكراهية العرقية في أفغانستان فإن ما سياتر على ذلك من تصعيد "للتطهير العرقي" سيهدد الوحدة الوطنية لبلدنا.

وتصر باكستان على القول بأنها لا تفضل أي فئات في أفغانستان على حساب الفئات الأخرى. والواقع أن المؤسسة الحاكمة في باكستان أطلقت على مجموعة من الأفغان تسمية الحكام الطبيعيين على كل الجماعات الأخرى بقصد مفهوم هو تحويل أفغانستان إلى دولة محمية خاضعة لها.

لقد ورد أفضل تعبير عن الواقع السائد هناك على لسان فريد هاليداي، المتخصص في الشؤون الدولية بكلية الاقتصاد في لندن، حيث كتب ما يلي في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي:

وكانت آخر أعمالهم المشينة إلقاء القبض على إيمابونينو، مفضضة الاتحاد الأوروبي للشؤون الإنسانية، ومعاونيها ومجموعة من الصحفيين الدوليين الزائرين من بينهم كريستيان أمانور مراسلة شبكة سي إن إن. وقد أثارت أعمال الطالبان غضب وزير خارجية ألمانيا السيد كلاوس كينكل، الذي قال إنه يعتبرها بمثابة صفة و"عمل من أعمال الأزدراء الوقح للاتحاد الأوروبي بأسره". لقد أطلق سراح تلك المجموعة في نهاية المطاف ولكن بعد أن ضرب عضوان على الأقل منها بكعب بندقية من طراز كلاشنكوف. وقد صرحت السيدة بونينو لوكالة رويتر بأن التجربة التي تعرضت لها أذاقتها طعم ما يعانيه الأفغان كل يوم تحت سيطرة الطالبان، إذ قالت:

"هذا هو مثال لما يتعرض له الناس هنا كل يوم: في حالة يسودها الرعب العشوائي" [وكالة رويتر للأخبار، "إفراج الطالبان عن مفضضة الاتحاد الأوروبي"، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧]

كذلك اقتبست صحيفة "نيويورك تايمز" بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ تصريحاً لمواطن أفغاني قال فيه:

"عندما أستيقظ من النوم أجد نفسي في معظم الأيام أفكر بأنه من الأفضل تماماً أن أموت بدلاً من العيش تحت سيطرة هؤلاء المتعصبين".

هذان مجرد مثالين للحقائق التي تبين حالة الشؤم واليأس التي يواجهها شعبنا.

وفي الوقت الذي يستمر فيه هذا الرعب في أفغانستان، نجتمع هنا اليوم لندقق القضية الأفغانية التي أصبحت الآن قضية دولية.

ومع استمرار تكشف الأزمة في أفغانستان، يتعين علينا أن نتساءل - وأن نجيب - على أسئلة هامة، وهي أسئلة ينبغي أن يجيب عليها بصفة خاصة أولئك الذين يتظاهرون بمظهر الحياد ويساوون بين المعتدين وضحايا العدوان. وهذه الأسئلة هي: من الذي يتبع قواعد العالم المتحضر؟ وأعمال من تستوجب التقدير؟ ومن يحق له أن يشارك في مناقشة متحضرة على صعيد عالمي؟

في ميدان القتال، نحن نواصل بطبيعة الحال الدفاع عن أنفسنا وعن أمتنا. وقد اخترنا في هذه الحرب المفروضة علينا ما نعتبره منهجاً أخلاقياً سامياً، نهج التفاوض والحوار.

وازدادت الحالة سوءاً أيضاً فيما يتعلق بما وصفه ذلك القرار بـ

"الأعمال التي تقوض أمن حدود الدولة، بما في ذلك قيام عناصر وجماعات إجرامية من مناطق [يحتلها الطالبان] في أفغانستان [المحتلة] بالتجارة غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، وإزاء استخدام الأراضي الأفغانية لتدريب الإرهابيين وإيوائهم". [المرجع نفسه، الفقرة الثامنة عشرة من الديباجة]

ومما يثير الدهشة أن بعض البلدان التي تعتبر الإرهاب تهديداً للسلام تقوم رغم زعمها بأنها بأنها محايدة، بتأييد الطالبان الراضين وذلك بمعادلتهم بحكومة دولة أفغانستان الإسلامية التي تتشاطر مشاعر القلق المتزايد إزاء هذه المسألة مع الجمعية العامة.

وفيما يتعلق بعملية السلام، نشاطر الرأي الذي يؤكد

"أن الأطراف الأفغانية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التوصل إلى حل سياسي للنزاع". (المرجع نفسه، الفقرة ٢)

إلا أن الطالبان رغم ما يلقونه من تأييد وتشجيع مساعدة بالدعم السياسي والعسكري عبر الحدود يرون أن مسؤوليتهم الوحيدة هي شن حرب عدوانية تستهدف عزو أراضي أفغانستان بأكملها وذلك بسحق كل حركات المقاومة.

إن عناد الطالبان وتجاهلهم لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الداعية إلى تسوية سلمية للمشكلة الأفغانية حقيقة معروفة تماماً للمجتمع الدولي. ويشير تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٧ إلى أنه

"يبدو بالاستناد إلى ما يقوله الطالبان أوما يقومون به من أنشطة على أرض الواقع، أنهم مصممون على الفوز بالسيطرة العسكرية والسياسية على كل أفغانستان وتحقيق حلمهم فسي إقامة دولة إسلامية". (A/51/838، الفقرة ٧)

وكذلك يوضح تقرير الأمين العام (A/51/929) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ تفضيل الطالبان للخيار العسكري وعزمها على اجتياح البلد بالقوة. وهذا الموقف العدواني

"إن قيام رجال عصابات الطالبان بالاستيلاء على العاصمة الأفغانية كابل، مهما قصرت مدته أو طالته، جاء بعد عامين من أشنع أنواع التدخل من جانب إحدى الدول في شؤون دولة أخرى وقد استمر سنوات عديدة. لقد نقلت وكالات الأنباء في الغرب ما حدث في أفغانستان على أنه صراع داخلي على عكس الواقع الذي يبين أن باكستان هي التي جعلت من الطالبان قوة شبه نظامية محاربة في عام ١٩٩٤ ... وزودتهم ... بالأسلحة، والأموال، والوقود، والدعم التقني ... وباكستان تضم منذ قيامها في عام ١٩٤٧ هدف السيطرة على جارتها الشمالية". [صحيفة "نيشن" (الأمم)، "السلطة الأبوية تفرض على كابل بقوة السلاح"، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، ص ١٩]

وأخيراً، تسعى الحكومة الباكستانية باقتراحها المريب لصيغة "المقعد الخالي" لأفغانستان إلى أن تطرد من الأمم المتحدة بلداً يتمتع بعضوية هذه الهيئة العالمية منذ ما قبل ميلاد باكستان.

ويشعر وفد بلدي بالامتنان للأمين العام السيد كوفي عنان لتلخيصه الحالة المأساوية في أفغانستان في الخطاب الذي ألقاه في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

وقرار الجمعية العامة ١٩٥/٥١ باء الذي اتخذ بالإجماع في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وحظي بالتأييد التام من دولة أفغانستان الإسلامية، ينص على أن الجمعية العامة

"تلتزم التزاماً قوياً بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية". (القرار ١٩٥/٥١ باء، الفقرة السابعة من الديباجة)

كما أكدت الجمعية العامة

"أهمية عدم التدخل بأي شكل من الأشكال في الشؤون الداخلية لأفغانستان". (المرجع نفسه، الفقرة السادسة عشرة من الديباجة)

ومما يؤسف له أن إمدادات الأسلحة والذخيرة من الخارج تزداد بشكل كبير منذ العام الماضي، وهي تشكل برنامج عمل هاماً جداً للمخابرات الباكستانية القوية.

وقد رفضت الطالبان التفاوض على أي تسوية سياسية وأصررت على الحل العسكري من جانب واحد.

إن دولة أفغانستان الإسلامية تحترم

"التزاماتها فيما يتعلق بسلامة أفراد الأمم المتحدة، ولا سيما أفراد بعثة الأمم المتحدة الخاصة، وبحرية تنقلهم الكاملة، فضلا عن أماكن عملهم وإقامتهم في أفغانستان". (المرجع نفسه، الفقرة ٧)

إلا أنه حدث مؤخرا نتيجة للقلقل التي حدثت في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ نتيجة لتغلغل الطالبان إلى أماكن تؤول إلى وكالات الغوث الدولية والمنظمات غير الحكومية في مدينة مزار الشريف أن سلبت تلك الأماكن. ولقد كانت هذه المدينة في السابق ملاذا للسلام والأمن. وتظل دولة أفغانستان الإسلامية ملتزمة بسلامة أفراد الأمم المتحدة وأفراد وكالات المساعدة الأخرى في أفغانستان.

وتناشد دولة أفغانستان الإسلامية، في ضوء تصاعد احتياجات الشعب الأفغاني، جميع الوكالات المانحة بالألا تتخلى عن أفغانستان، خاصة مع دخول الشتاء القاسي القادم.

وتورد وثيقة مجلس الأمن S/1997/588 المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧ موافقة حكومة أفغانستان الإسلامية على الإعلان الصادر عن الجبهة الوطنية والإسلامية المتحدة لإنقاذ أفغانستان بإنشاء مجلس موسع يمثل جميع الطوائف العرقية في جميع أنحاء أفغانستان. ويوجه الإعلان نداء إلى الطالبان والحكومة الباكستانية من أجل العملية السلمية في أفغانستان.

إننا نؤيد

"وقفا فوريا ودائما لإطلاق النار فيما بين الأطراف الأفغانية، تشرف عليه لجنة تتألف من ممثلين لجميع الأطراف المتحاربة بمساعدة الأمم المتحدة". (المرجع نفسه، الفقرة ٨)

ذلك أن من أهم العناصر الواردة في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن أفغانستان الدعوة إلى

"تجريد كابل من الأسلحة، مع توفير ضمانات كافية لكفالة الأمن والنظام العام". (المرجع نفسه)

الذي تتخذه الطالبان من شأنه أن يزيد من معاناة الشعب الأفغاني ويثير مخاوف بلدان المنطقة، التي تعتبره تهديدا خطيرا لسلم المنطقة وأمنها. ومما يذكر أن الموقف العدواني للطالبان تشجعه أجهزة المخابرات العسكرية في باكستان المجاورة، التي لا تزال تأمل في وضع نظام عميل في كابل، خاضعا لرغبتها في التوسع والسيطرة. ويجب أن يقرأ الأغبياء الذين يتدخلون في شؤون الدول الأخرى تاريخ أفغانستان مرة أخرى ويتعلموا من هزيمة المعتدين السابقين في هذا البلد الذي يسكنه شعب صلب وجسور.

إننا ندرك تماما

"أن وقف أعمال القتال المسلح و... وتحقيق الاستقرار السياسي أمران لا غنى عنهما لكي يكون لتدابير التعمير أثر دائم". (قرار الجمعية العامة ١٩٥/٥١ ألف، الفقرة الثامنة من الديباجة)

ولم تبد الطالبان أي اهتمام بمسألة تعمير البلد، وهي مسألة تحتاجها البلد بشدة. بل إن سلاحهم المفضل ضد الأفغانيين هو التجويع عن طريق الحصار.

وإننا نعرب عن تأييدنا الكامل

"للجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان". (القرار ١٩٥/٥١ باء، الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة)

برئاسة السيد نوربرت هول، والبعثة الخاصة للسفير الأخضر الابراهيمي المبعوث الخاص للأمين العام، في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧، لتقييم الحالة، وللدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في أفغانستان.

ونؤكد من جديد دعم حكومتنا الكامل

"لأنشطة بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان في القيام،...، متعاونة مع [الدول المجاورة] والمهتمة والمنظمات الدولية، بتسهيل العملية السياسية الرامية إلى تحقيق هد في المصالحة الوطنية والتوصل إلى تسوية سياسية دائمة بمشاركة جميع الأطراف في النزاع". (المرجع نفسه، الفقرة ٥)

ونظرا لضيق الوقت فإنني سأحذف بعض فقرات من النص المعد.

وتشاطر دولة أفغانستان الإسلامية الجمعية العامة
قلقها البالغ وإدانتها

"لتمييز ضد النساء والفتيات والانتهاكات
المتكررة الأخرى لحقوق الإنسان في أفغانستان ...
وتشدد على أهمية الديمقراطية وأهمية أعمال حقوق
الإنسان في أي عملية سياسية مقبلة في أفغانستان".
(المرجع نفسه، الفقرة التاسعة من الديباجة)

ولقد ذكر السيد لويد اكسوارثي، وزير خارجية كندا،
في كلمته التي ألقاها أمام الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/
سبتمبر:

"إن النساء في كندا، وقد روعتهن المعاملة التي
تلقها أخوات لهن في أفغانستان، بدأت حملة كتابة
الرسائل. وسأسلم للأمين العام اليوم حوالي ٥ ٠٠٠
رسالة تطالبه بالمبادرة بكشف انتهاكات حقوق
الإنسان الصارخة في أفغانستان باعتبارها أعمالا
لا يقبلها مواطنو العالم". [انظر الوثائق الرسمية
للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الجلسات
العامة، الجلسة الثانية عشرة]

ونريد أن نوجه انتباه الجمعية العامة الى الوثيقة التي
صدرت مؤخرا (A/52/384) والتي تحتوي على إعلان
المبادئ الصادر عن الجبهة الإسلامية والوطنية المتحدة
لإنقاذ أفغانستان، الذي اعتمده دولة أفغانستان
الإسلامية في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. ويرمي الإعلان إلى
إضفاء الطابع المؤسسي على الحياة السياسية للبلد،
ويشتمل على المبادئ التالية: أولا مبدأ الإسلام؛ ثانيا مبدأ
الاستقلال والتعاون الدولي؛ ثالثا مبدأ الديمقراطية
والتعددية؛ رابعا مبدأ الانتخاب وتفويض السلطة إلى
الإدارة المحلية؛ خامسا مبدأ حقوق الإنسان.

وقد دعت الجمعية العامة في العام الماضي

"جميع الدول أن تمتنع تماما عن أي تدخل خارجي
في الشؤون الداخلية لأفغانستان، بما في ذلك إشراك
أفراد عسكريين أجانب". (القرار ١٩٥/٥١ بء،
الفقرة ١٥)

وبخصوص تدخل الأفراد العسكريين الباكستانيين في
أفغانستان، أحالت حكومة دولة أفغانستان الإسلامية هذه
المعلومات بشكل واف موثق إلى الأمم المتحدة.

وتعتبر دولة أفغانستان الإسلامية هذه النقطة هامة
جدا. ذلك أنها يمكن أن تشكل سابقة يعول عليها ويمكن
استخدامها في المستقبل في أجزاء أخرى من البلد.

إن

"إنشاء مجلس سلطة ذي قاعدة عريضة وطابع
تمثيلي تام". (المرجع نفسه)

كما يتطلبه قرار الجمعية العامة، سيكون ممكنا إذا
استجاب الطالبان لدعوة الجبهة المتحدة الانضمام إليها.
وتتعهد دولة أفغانستان الإسلامية في هذا الصدد بالتعاون
الكامل مع الأمم المتحدة. ولا بد من الحصول على موافقة
الطالبان مع الأمم المتحدة لضمان التعاون الكامل في إقامة
مجلس السلطة ذي القاعدة العريضة.

ونحن على استعداد للتعاون من أجل

"إنشاء قوة أمن وطنية لتوفير الأمن في جميع
أنحاء البلد والإشراف على تسريح أفراد جميع
الأطراف المتحاربة، من خلال جمع كل الأسلحة الثقيلة
في البلد والتحفظ عليها ووقف تدفق الأسلحة
والمعدات المتصلة بإنتاج الأسلحة الى الأطراف".
(المرجع نفسه)

ونحن ممتنون لزعماء وحكومات جمهوريات آسيا
الوسطى: أوزبكستان وقيرغيزستان وتوكرانيا،
للمبادرات التي قدمتها كل منها من أجل السلام، وكذلك
لجمهورية إيران الإسلامية. فهذه المبادرات يكمل بعضها
البعض، ويمكن التنسيق فيما بينها بحيث تؤدي الى عقد
مفاوضات مفيدة على أساس جدول أعمال محدد تحت
إشراف الأمم المتحدة. إلا أن الطالبان لم تقبل حتى الآن
بهذه المقترحات.

لقد أعربت الجمعية العامة

"عن استيائها لحدوث خسائر بين المدنيين من
جاء الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية". (المرجع
نفسه، الفقرة ١١)

وقد قامت الطالبان مؤخرا ببث ألغام أرضية في مدينة
كندوز الواقعة في شمال البلاد وحولها، وليس هذا سوى
مثال واحد على استخدام الطالبان الكثيف للألغام الأرضية.

وهي زيادة تقدر بنسبة ٢٥ في المائة عن إنتاج عام ١٩٩٦. وأشار السيد ديريك فاتشيت، الوزير في وزارة الخارجية البريطانية، في صحيفة "الغارديان" الصادرة يوم ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى أن خزانة طالبان الحربية تمول من أموال المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، وحسب ما ورد في تقرير إدارة شؤون الإعلام، ينتج ٩٦,٤ في المائة تقريبا من مجموع الأفيون المنتج في أفغانستان في المقاطعات الخاضعة حاليا لسيطرة طالبان.

وقد أقرت أفغانستان، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي المؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢، بمسؤوليتها الرئيسية عن كفالة جملة أمور تشمل، تعريف التراث الثقافي الموجود في البلد، وحمايته وصونه والمحافظة عليه وتسليمه للأجيال المقبلة. وطلبت الجمعية العامة إلى جميع الأطراف الأفغانية اتخاذ الخطوات اللازمة لحظر ومنع أي شكل من أشكال السرقة أو النهب أو الاختلاس أو أي عمل من أعمال التخريب للممتلكات الثقافية للأمة الأفغانية ولوقفها عند اللزوم. إلا أن حركة طالبان أعربت، في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٧، بدافع من التعصب، عن نيتها تحطيم أكبر تماثيل لبوذا في العالم. وعلى الرغم من القلق البالغ الذي أعرب عنه الأمين العام والسيد فريديريكو مايور، مدير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والعديد من القادة البوذيين في شتى أنحاء العالم، لم تبد طالبان أي تغيير في موقفها. ولحسن الحظ أن زحفها العسكري صَدَّ وظل التمثالان العملاقان سليمين.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى المصنوعات اليدوية القديمة التي نُهبَت من متحف كابل الوطني الغني. وحسب ما أوردته التقارير الصحفية الباكستانية، أُضيفت المصنوعات اليدوية إلى المقتنيات الشخصية لرئيسة الوزراء الباكستانية السابقة، بنظير بوتو، ووزير الداخلية السابق، نصير الله بابار. وباسم شعب أفغانستان، أدعو الباكستانيين إلى إعادة هذه المصنوعات اليدوية الأفغانية التي لا تعوض، والتي تشكل أيضا جزءا من التراث الثقافي العالمي. وأدعو اليونسكو إلى التحقيق في الأمر.

وأود أن أعلن أن وفد دولة أفغانستان الإسلامية سيشارك، مع بعض البلدان الأخرى من العالم الثالث، في تقديم مشروع قرار بعنوان "نحو ثقافة للسلم"، تحت البند ١٥٦ من جدول الأعمال. ويؤيد وفدي كذلك قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعتمد في جنيف والمعنون "إعلان عام ٢٠٠٠ عاما دوليا لثقافة السلام".

إن الكتاب، المعنون "يد ليست خفية تماما" - والذي أصدرته وزارة الشؤون الخارجية في دولة أفغانستان الإسلامية - وزع على أعضاء مجلس الأمن وبعض البلدان المهمة الأخرى والأمانة العامة للأمم المتحدة. هذا الكتاب ولن أتطرق إلى تفاصيله، فهو كتاب كبير الحجم - يثبت ويوثق مباشرة الوجود المادي للأفراد العسكريين وشبه العسكريين الباكستانيين داخل أفغانستان وهم يقاتلون إلى جانب حركة طالبان ضد دولة أفغانستان الإسلامية.

ويتضمن الكتاب، أولا، صور هوية للتعريف بكل أسير باكستاني، وبطاقات تسجيل السجناء التي تحتوي على الأوصاف التفصيلية وبصمات الأصابع والبيانات المتعلقة بكل منهم؛ وثانيا، بطاقات هوية أخذت من بعض السجناء توضح عضويتهم في منظمات باكستانية متطرفة مسؤولة عن أعمال إرهابية في جنوب آسيا، مثل منظمة "أنجومان إي سباه إي صحابة باكستان"؛ وثالثا، خطابات من معظم السجناء إلى أسرهم في باكستان، مكتوبة بالأوردو - لغة باكستان الرسمية، التي لا يتكلمها أحد في أفغانستان.

وأود أن أذكر الجمعية أن السيد فرانسيس أوكيلو، نائب رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، قام يوم ٣ تموز/يوليه ١٩٩٧ يرافقه مستشار عسكري من الأمم المتحدة، بزيارة سجن "ميمنة" في شمال أفغانستان وتحقق من الوجود المادي لسجناء عسكريين باكستانيين في السجن. ويحتوي عدد يوم ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ من صحيفة "ذي نيوز" - التي تطبع في إسلام آباد - مقالا بعنوان "باكستانيون موجودون رهن أسر مسعود يلتسون الإفراج عنهم".

لقد طلبت الجمعية العامة إلى جميع الدول أن توقف فورا تزويد جميع أطراف النزاع في أفغانستان بالأسلحة أو الذخيرة أو المعدات العسكرية أو التدريب أو أي شكل آخر من أشكال الدعم العسكري. وإضافة إلى ذلك، تؤكد الوثيقة A/52/403، المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، إفاد ما يقرب من ٦٠٠ من الأفراد العسكريين الإضافيين مؤخرا من باكستان إلى أفغانستان، وأن شحنات الأسلحة من باكستان إلى أفغانستان زادت زيادة كبيرة.

وكررت الجمعية العامة تأكيد أن استمرار النزاع في أفغانستان يهيئ مناخا مواتيا للإرهاب والاتجار بالمخدرات اللذين يزعزعان الاستقرار داخل المنطقة وخارجها. وأبلغت إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ عن ارتفاع إنتاج خشخاش الأفيون في أفغانستان إلى ٢ ٨٠٠ طن في عام ١٩٩٧.

عادل بين مختلف المقترحات والتوصيات الواردة في شتى البيانات.

إن ما تتصف به هذه الدورة من أهمية وطابع بارزين لا يكمن في التجمع المؤثر لزعماء من ١٨٥ دولة عضوا. فهذا أمر بات مألوا لفترة طويلة، بل وأصبح طقسا يمارس خلال هذه الفترة من كل عام منذ إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥. وإن ما يميز هذه الدورة الثانية والخمسين، وما يهيئها لاحتلال موقع مرموق في تاريخ الأمم المتحدة، هو التركيز الرئيسي لجدول أعمالها المكرس، مثلما نعرف جميعا، للإصلاح الهيكلي.

ما هو تقييمنا لأحكام الإصلاح الخاصة التي يتعين بحثها واتخاذ قرار بشأنها في سياق هذه الجلسات؟ وما هي تفاصيل الإصلاح، ومسائله الهامة وأهدافه الحقيقية؟ هل باستطاعة الإصلاحات أن توفر للمنظمة وسائل العمل المثمر والفعال للتصدي للمشاكل المعقدة والتحديات العديدة التي تلوح في أفق الألفية المقبلة، التي نشعر بأثارها شعورا قويا بالفعل في الحقائق اليومية لعالم اليوم؟

هذه بعض الشواغل الرئيسية التي تساور بلدانا مثل بلدي، تتأرجح اليوم بين الأمل والشك على حد سواء: الأمل الذي يستند إلى الطاقات الهائلة التي تكمن في أرضنا وهي طاقات إذا ما استعملت بطريقة ذكية ورشيقة وموجهة توجيهها جيدا لسمحت بكفالة تحقيق التقدم والازدهار والتنمية التي تتوق إليها جميع الشعوب بحق؛ والشك الموجود أيضا، وهو شعور بالمجهولية وعنيد وعميق يتغذى دوما على البؤس والفقر والجهل والمرض والتخلف التكنولوجي والتراجع الاقتصادي الذي يعاني منه ما يزيد على ١,٥ بليون نسمة.

لقد عكف أميننا العام كوفي عنان، بثبات، منذ انتخابه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، على إعداد برنامج للإصلاح بجد وصرامة واندفاع يستحق الثناء، يصفه هو نفسه وبحق بأنه

"أوسع الإصلاحات وأبعدها مدى على مدار السنوات الإثنتين والخمسين من عمر هذه المنظمة". (A/51/950، كتاب الإحالة، الفقرة ١)

وهو إصلاح يرمي إلى إعطاء الأمم المتحدة

"الطرق التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تزيد من فعاليتها وكفاءتها بما يستلزمه مواجهة التحديات التي

إننا نرغب في إنشاء أفضل العلاقات الأخوية مع باكستان وسائر البلدان المجاورة. وموقع أفغانستان المحوري يضعها، كما هو الحال دائما، على ملتقى طرق أنحاء مختلفة من آسيا. وبالطبع، لن ينجح أي تعاون إقتصادي إقليمي - فيما يتعلق بنقل السلع والنفط والغاز الطبيعي - دون وجود أفغانستان في حالة سلام وفي ظل حكومة واحدة. وينبغي لأفغانستان ألا تبقى بلد المواجهات والشقاق والصدامات. بل على العكس، يجب أن تتحول إلى أرض للترابط والتجمع والعمل المشترك والتعاون. وهذه هي الرغبة الصادقة لجميع الأفغان الوطنيين ولأصدقاء أفغانستان المخلصين.

قبل ٥٢ عاما، أنشئت الأمم المتحدة على المثل العليا العظيمة لعالم أكثر أمنا، وعلى ثوابت للسلم العالمي والأمن الجماعي. وقد قال معالي السيد لامبرتو ديني، وزير خارجية إيطاليا، في خطابه أمام الجمعية العامة الأسبوع الماضي:

"إننا لا نعيش في عالم تحكمه المصالح الوطنية المجردة. وعملية تقرير السياسات أصبحت أكثر فأكثر تسير على هدي الشواغل العالمية مثل حقوق الإنسان والتضامن والعدالة الاجتماعية. دعونا نتعهد، على أعتاب القرن الحادي والعشرين، بتسوية النزاعات الدينية والعرقية عن طريق الحوار والتسامح والتبادل الثقافي، وإيجاد حلول جماعية للإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات وتدهور البيئة". (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ١١)

واسمحوا لي أن أذكر الجميع من هذه المنصة، وقد أوشكت المناقشة العامة على نهايتها، بأننا يجب أن نسأل أنفسنا عن مدى التزامنا بتنفيذ المثل التي ذكرتها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد بيير أوشو، وزير الخارجية والتعاون في بنن.

السيد أوشو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بما أنني أتكلم باسم وفد جمهورية بنن، أود أولا أن أشرك في كلمات التهاني والتقدير العميق التي أعرب عنها المتكلمون السابقون للسيد هينادي أودوفينكو. لقد كانت كلماتهم بليغة للغاية بحيث أنني سأقتصر في كلامي على الإعراب عن الأمل الذي يحدوني في أن تستفيد هذه الدورة من كفاءته المجربة وتفكيره التحليلي الرائع بغية الخروج من مداولتنا بنتائج بناءة تحافظ على توازن

منظمتنا العالمية مع التغييرات والتطورات في هذه الفترة التي تؤذن بنهاية القرن.

وهنا وفيما يتصل على وجه التحديد بإصلاح مجلس الأمن، توصي بنن بقوة بمراعاة المبادئ التالية: زيادة عضوية مجلس الأمن بحيث تصبح معبرة تعبيرا صحيحا عن الشكل السياسي والاقتصادي لعالم اليوم؛ ومحقة التمثيل الجغرافي المتكافئ للمجموعات الإقليمية الخمس، مع تخويل المجموعة الأفريقية أربعة مقاعد، مقعدين دائمين ومقعدين غير دائمين، وحماية أداء المجلس الديمقراطي الشفاف، الأمر الذي ينطوي في نهاية المطاف على إلغاء حق النقض.

وبصياغة الأهداف الخمسة عشر ذات الأولوية لبرنامج الإصلاح، التي تنطوي على مجموعة من التغييرات العميقة ذات النطاق الكبير والتي يرجى أن تمكن الأمم المتحدة من بدء السير الواثق على طريق الإصلاح الجذري، أنتج الأمين العام وثيقة رفيعة المستوى بلا مرء، وعنوانها - "تجديد الأمم المتحدة" - وهو عنوان له مغزاه في أكثر من جانب.

ونظرا للمطامح النبيلة المشروعة للمجتمع الدولي بأسره بالنسبة لمستقبل الكوكب، يحتاج الأمر بكل تأكيد إلى تجديد المنظمة حتى تواجه بفعالية ونجاح التحديات المثيرة وإن تكن مزعجة أيضا التي تفرضها العولمة. إن تجديد الأمم المتحدة يقتضي رؤية جديدة للعالم، ومفاهيم ونهاج جديدة للشراكة فيما بين الأمم وأساليب جديدة لتنظيم وتناول العلاقات فيما بين الدول في عالم جديد. هذه مشكلة حقيقية وتلك هي المخاطر الحقيقية في الوقت الذي تقترب فيه لا محالة من ألفية جديدة. إن العولمة ظاهرة وعملية معا؛ ولقد أصبحت الموضوع المتكرر الذي يفرض نفسه في جميع المناقشات وفي جميع الاهتمامات.

وشأن أعضاء آخرين، لاحظت باهتمام خاص أن الرئيس كلينتون - أولا في فندق ولدورف استوريا مساء يوم ٢١ أيلول/سبتمبر، ثم في اليوم التالي في هذه القاعة - قد أكد بقوة وعن حق على حاجة الأمم المتحدة لضمان ألا تؤدي عولمة الاقتصاد إلى تفاوتات عميقة بين الأغنياء والفقراء وإلى إقامة شراكات إبداعية بين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية.

وبوصفي ممثلا لبنن التي هي بلد من أقل البلدان نموا لا يسعني إلا أن أرحب بهذه الفكرة العظيمة النبيلة

نتنظرنا ونحن على مشارف قرن جديد وألفية ثالثة للميلاد". (المرجع نفسه)

ونحن نعتبر أن النهج الشامل الذي ينتهجه الأمين العام، ونظرته إلى المشاكل العامة والقطاعية، وقوة دفع التدابير والحلول التي يقترحها، وفقا لمنهجية تجمع بين الاستشراق العملي والحاجة إلى العمل الديمقراطي الأكثر فعالية، أمور مناسبة. لذلك، يؤيد وفد بنن معظم المقترحات الواردة في التقرير.

ومع ذلك، لا بد أن أوجه الانتباه إلى الاعتبارات التالية التي يعلق عليها بلدي أهمية كبرى.

أولا، تؤمن بنن بأنه ليس من المناسب إلغاء لجنة التخطيط الإنمائي التي تتولى، في جملة أمور، وضع معايير التنمية والأداء لأقل البلدان نموا. ونعتقد أنه بدلا من الاستعاضة عنها بأفرقة خبراء يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشائها، ينبغي أن ننظر بتجرد وببساطة في الإبقاء على اللجنة.

وثانيا، بما أن الحالة في أفريقيا هي إحدى الأولويات التي يود الأمين العام أن يركز عليها في السنوات الخمس المقبلة، يحدو بلدي الأمل في تعزيز مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا، من حيث الموارد البشرية والمالية، بغية تمكينه من الاضطلاع على نحو أفضل بدور كامل داخل منظومة الأمم المتحدة.

وثالثا، على الرغم من أن الجمعية العامة اعتمدت خطة للتنمية بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ عقب ما يزيد على ثلاث سنوات من المفاوضات، فمن المؤسف أن برنامج الإصلاح الذي قدمه الأمين العام لم يأت على ذكر آليات ووسائل تنفيذ وتقييم الخطة، ولم يشر إليها بوضوح. ويحدو وفدي الأمل في أن تؤخذ هذه المسألة في الاعتبار في إطار التدابير المتوخاة بغية التمكن من تجديد المنظمة.

وأخيرا، أود أن استبق نتائج دورتنا بالقول إننا يجب علينا، فرادى ومجتمعين على حد سواء، أن نلزم أنفسنا إلزاما راسخا بتنفيذ القرارات والتدابير التي ستتخذ في إطار هذا الإصلاح الذي طال انتظاره.

وإن توافق الآراء الذي نتوصل إليه لن يكون انتصارا لأفكار دولة واحدة أو مجموعة دول على غيرها، بل نتيجة مثمرة لتصميم سياسي مشترك على تكييف

وإن العولمة التي يرحب بها البعض، ويخشى منها آخرون أصبحت واقعا اقتصاديا لا مفر منه بالنسبة لجميع الأمم. وفي نظر معظم الخبراء وغيرهم من المحللين تشهد هذه العملية بنجاح الانتشار العالمي للتحرير الاقتصادي الذي بدأ في أوروبا قبل نصف قرن بخطة مارشال. وفي رأيهم أنها ستجلب فرصا لم يسبق لها مثيل لبلايين البشر في كل أنحاء العالم.

وبالنسبة لنا في أفريقيا، لا بد من تلطيف هذه الرؤية المتفائلة حيث أن الفرص شيء والواقع شيء آخر. وكما يمكن تحويل ذلك إلى واقع، فإن السعي المتناسق لعملية العولمة، في سياق التنمية الفعلية لبلايين البشر في العالم كله، وخاصة في أفريقيا، يفترض بالضرورة وجود برنامج دولي جديد للتضامن والتعاون لصالح البلدان الفقيرة، فبدونه ستحول العولمة مناطق تلك البلدان قريبا إلى محيط خارجي فقير ومهمش حول عالم مفرط الثراء والتنمية.

والواقع أن البلدان المتقدمة النمو تقدم بالفعل مساعدة كبيرة لأفريقيا، إذا ما أخذنا في الاعتبار المجموع العام للقروض الممنوحة للقارة من خلال المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف. ومع ذلك، وعلى عكس ما تدعونا الإحصاءات والمنحنيات والرسوم البيانية ومعدلات النمو إلى الاعتقاد به، فإن السكان الأفارقة لم يلمسوا حتى الآن أي تحسن ملموس في المستوى المعيشي لحياتهم اليومية. وعلى الرغم من كل ذلك، فإن الإرادة على البقاء بالنسبة للأغلبية الساحقة من الأفارقة أقوى من اليأس، وشعورهم بالأمل أقوى من الاستسلام.

إن الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن المكرس لأفريقيا، الذي عقد بناء على مبادرة حميدة من الولايات المتحدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر، أدى إلى تبادل مثمر للآراء جعلنا نرى وجود إرادة حقيقية لدى المجتمع الدولي للاشتراك بقدر أكبر من الفعالية والأهمية والعملية في نمط جديد من المشاركة مع أفريقيا بغية الإسهام في تنميتها.

إن بوادر هذا الاستعداد الحقيقي لدى البلدان المتقدمة النمو تولدت في السنوات الأخيرة، كما نرى، من قرارات مجموعة الدول السبع المعتمدة في ليون وفي ديفر، وبرامج المساعدة لصندوق التنمية الأوروبي، ومبادرة الرئيس كلنتون الداعية إلى الشراكة من أجل النمو والفرص في المجال الاقتصادي، ومؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية، وغيرها.

المفعمة بالسخاء والبراغماتية وروح التضامن. ولكننا إذا نظرنا إلى الحقائق وجها لوجه ماذا نرى؟

عندما اعتمدت الجمعية العامة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، أنشأت عهدا سياسيا جديدا، إحدى سماته الرئيسية مبدأ تقاسم المسؤولية ومشاركة المجتمع الدولي التامة والكاملة مع أفريقيا في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية بما في ذلك معدل نمو سنوي حقيقي لا يقل عن ٦ في المائة للناتج المحلي الإجمالي وذلك بمساعدة إنمائية رسمية إجماليها الصافي الأدنى ٣٠ بليون دولار في عام ١٩٩٢، مع ازديادها زيادة سنوية متوسطها ٤ في المائة ابتداء من عام ١٩٩٣.

واليوم بعد مضي ست سنوات على اعتماد البرنامج الجديد، وعلى الرغم من كل جهود البلدان الأفريقية لتحسين الاستفادة بمساعدة التنمية الرسمية، وعلى الرغم من النية المعلنة لعدد من البلدان المتقدمة النمو في دعم تنمية أفريقيا، فإن إجمالي حجم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا قد تدهور تدهورا كبيرا: بحوالي الثلث بالمقارنة بمبلغ الـ ٣٠ بليون دولار المتنبأ به.

وفي إطار هذا الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية، أطلقت مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظمة من أجل أفريقيا في آذار/مارس ١٩٩٦ إعطاء زخم جديد للبرنامج الجديد. لكن من الواضح أن هذه المبادرة العظيمة لا يمكن أن تنجح دون دعم المجتمع الدولي عن طريق تعبئة هائلة للموارد المالية لتنفيذ البرامج والمشاريع الموضوعية. وفي حين أنه يتعين على البلدان الأفريقية في المقام الأول أن تبذل بنفسها الجزء الأكبر من الجهد، فإن الإجراءات والشروط المفروطة التقييد لمنح القروض، والاستجابة غير الحماسية من جانب بعض الدائنين إزاء فكرة إلغاء الديون الخارجية للبلدان الفقيرة، أمور تشكل عقبات أمام التعبئة الفعالة للموارد المالية المرتقبة.

وفي نشرة صدرت في واشنطن قبل بضعة شهور، في أيار/مايو ١٩٩٧ عرف صندوق النقد الدولي العولمة بأنها:

"الترابط الاقتصادي المتزايد للعالم بأسره بسبب زيادة حجم وتنوع المعاملات عبر الحدود في السلع والخدمات وفي تدفقات رؤوس الأموال الدولية، إلى جانب الانتشار السريع والواسع للتكنولوجيا الحديثة".

لتوضيح أسس برنامجه الشهير لإنعاش أوروبا، أعلن الرئيس هاري ترومان:

"إن واجبنا هو أن نساعد الشعوب الحرة على رسم مصيرها بطريقتها الخاصة. وأعتقد أن مساعدتنا يجب أن تكون في المقام الأول اقتصادية ومالية، لأن ذلك ضروري للاستقرار الاقتصادي والنظام السياسي".

وبعد مرور ٥٠ عاما، لا تزال روح التضامن العظيمة والنبيلة هذه التي أبدأها طواعية الشعب الأمريكي العظيم وحكومته، تحتفظ بكل وجاهتها وبكل مغزاهما التاريخي.

ثمة حالات نجد فيها، بسبب متطلبات تطورها، أن التاريخ يعيد نفسه. وهنا في نهاية هذا القرن، نرى حالة من هذه الحالات: إن من الضروري أن نلبي الحاجة الملحة إلى خطة مارشال جديدة لأفريقيا. ويمكن أن يوفر مؤتمر طوكيو الدولي الثاني للتنمية الأفريقية أفضل فرصة لتحقيق ذلك.

وإذا عمل المجتمع الدولي بعزيمة في هذا الاتجاه، فإننا سنتمكن من وضع الأسس الصلبة الثابتة للطريق الذي سنتمكن جميعا من أن نسير عليه مظفرين نحو الألفية الثالثة.

وحكومة بنين من جانبا بينما تنتظر تحقيق ذلك الأمل طورت مفهوم مستوى الحد الأدنى من التشاطر الاجتماعي، من أجل القيام على نحو منهجي وفعال باتخاذ إجراءات وتدابير تهدف إلى القضاء على الفقر، والجوع والمرض والامية، وتوفير مساكن كافية، وتضمن عمالة منتجة، وتحسن المستويات والأحوال المعيشية، وتضمن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وكان هذا المفهوم موضوع ندوة دولية تؤيدها منظومة الأمم المتحدة، انعقدت في كوتونو من ٤ إلى ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧.

وإن ترسيخ عملية التجديد الديمقراطي عندنا، والتي بدأت بعد انعقاد مؤتمر القوى الفاعلة في الدولة في شباط/فبراير ١٩٩٠، يستلزم تحقيق نجاحات اجتماعية واقتصادية عاجلة وفي المدى القصير. ولذلك فإننا نحاول بالرغم من شح مواردنا، اتخاذ إجراءات متعددة الجوانب لتحسين الأحوال المعيشية وأحوال العمل للسكان في المناطق الريفية والحضرية لدينا. بيد أننا ندرك أنه يمكننا الاعتماد على التعاون الدولي القائم ليس على أساس التضامن فحسب، ولكن على المصلحة المشتركة

ويمكن القول تماما إن الإرادة لمساعدة أفريقيا على النهوض من الفقر والتخلف متوفرة، وإن هناك إجراءات محددة يجري اتخاذها في هذا الاتجاه، وإنه يجري قطع التزامات جديدة. ولكن لا تزال توجد، للأسف، مشاكل هائلة، ولا تزال أفريقيا تعطي العالم المنظر البائس للفقر المدقع، الذي يزيد من تفاقمه الأزمات والصراعات بين الأشقاء.

وبغية وضع حد لهذا الوضع المحزن، ينبغي لشركاء أفريقيا في التنمية توخي إنشاء آلية شاملة ومتكاملة للتمويل المرن والتشغيلي والفعال، بعيدا عن البيروقراطية والعراقيل والروتين بهدف إنشاء كيان مركزي للتمويل يحصل على الموارد من جميع المصادر لتكريسها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن نهاية الحرب الباردة، وعملية العولمة الاقتصادية، والتطبيق التدريجي لمفهوم التنمية المستدامة، تتيح الفرصة لإحداث تغيير عميق، إذ أنها تشكل في جدوى بعض الحلول التقليدية لمشاكل التنمية.

في القرون المظلمة التي شهدت تجارة الرقيق أسهمت أفريقيا بدمائها وعرقها وعناء أقوى سواعدها في عملية بناء قواعد اقتصاد العالم الجديد. إن الذاكرة الجماعية للبشر يجب ألا تنسى هذه الحقيقة التاريخية الهامة. واليوم تتحمل البلدان المتقدمة النمو الواجب الأخلاقي بأن تكون مهتمة، بقدر اهتمام الأفارقة أنفسهم، بمصير أفريقيا، وألا تتخلى عن أفريقيا على الطريق نحو العولمة، وأن تتيح لأفريقيا جزءا من قوتها المالية والتكنولوجية والمالية لدعم جهود أفريقيا في النضال من أجل الخروج من طوق التخلف ودخول الحقبة المعاصرة.

وبغية تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا، وجدول أعمال القرن ٢١ وغيرها من برامج العمل، تنفيذا ناجحا بالفعل، فإن من الضروري إقامة نظام عالمي لتشغيل أفريقيا وتمويلها، على صورة خطة مارشال، التي أسهمت إسهاما كبيرا في تعمير أوروبا وإنعاشها اقتصاديا واجتماعيا بعد الحرب العالمية الثانية. وإن إنشاء هذه الآلية قبل عام ٢٠٠٠ سيتيح لأفريقيا أن تقفز قفزة واثقة إلى القرن الحادي والعشرين، لا أن تدخله بخطى متثاقلة.

قبل قليل من البيان الذي أدلى به الجنرال جورج مارشال بتاريخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٤٧ في جامعة هارفرد،

بما جاء في بيان الوزير ومؤداه أن بعض أعضاء مجلس الأمن رفضوا تأييد فكرة إرسال قوة مؤقتة متعددة الجنسيات، بقيادة كندا، استجابة للأزمة الإنسانية التي كانت تحدث فيما يعرف آنذاك بشرق زائير. ومن المهم أن نذكر بأن ولاية القوة المتعددة الجنسيات التي نحن بصددنا قد اعتمدها مجلس الأمن بوصفها القرار ١٠٨٠ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل باكستان، الذي يرغب في الكلام في نقطة نظام.

السيد إسلام (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن السيد الذي يسمي نفسه ممثل أفغانستان أورد عددا من الإشارات غير مقبولة عن باكستان في خطابه الذي أدلى به عصر اليوم. ويود وفدي أن يحتفظ بحقه في الرد، وسيمارسه في مرحلة لاحقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨٢٥

وعلاقة الشراكة، للتغلب على المصاعب التي تواجهها، ولد عم جهودنا من أجل الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، وبناء دولة تقوم حقا على حكم القانون، وتشجيع أمة حرة وديمقراطية وعصرية ومزدهرة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا، الذي يرغب في الكلام ممارسة لحق الرد.

وأذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد يجب أن تقتصر على عشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية، وينبغي أن تلقىها الوفود من مقاعدها.

السيد دوقال (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أتقدم بالشكر لوزير الشؤون الخارجية لجمهورية الكونغو الديمقراطية على بيانه الذي أدلى به صباح اليوم، ولا سيما على إشارته الطيبة إلى عملية أوتوا والجهود العالمية المبذولة لحظر إنتاج واستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد. إلا أنني أود أن أوضح مسألة واحدة تتعلق